وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ :

دور قطاع الفلاحة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

-دراسة للفترة 2016-2021-

من إعداد:

- رامي تقي الدين
- عجابي أيوب

تحت إشراف الأستاذ:

- احميده مالكيه

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.د الوافي الطيب	أستاذ تعليم عالي	رئيســـــــا
د.مالكيه احميده	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
د. بوراس نادية	أستاذمحاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022- 2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ :

دور قطاع الفلاحة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

-دراسة للفترة 2016-2021-

من إعداد:

- رامي تقي الدين
- عجابي أيوب

تحت إشراف الأستاذ:

- احميده مالكيه

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.د الوافي الطيب	أستاذ تعليم عالي	رئيســـــــا
د.مالكيه احميده	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
د. بوراس نادية	أستاذمحاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022- 2023

((رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا

مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا))

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمان الرحيم

"اقر باسم ربك الذي خلق الانسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم"

الحمد لله الذي أنار لنا طريق العلم ووفقنا لإنجاز هذا العمل رغم الصعاب

نرفع أيدينا أولا بالشكر العظيم للخالق الكريم ربي العالمين على الجهد الذي منحه لنا حتى بلغ هذا العمل أمده.

كما نعرب بكل فخر واعتزاز عن خالص شكرنا للأستاذ " احميده مالكيه " الذي وجدناه خير

مرشد وخير معين ونعم الموجه في عملنا هذا فله منا جزيل الشكر، وفقه الله في عمله

ولا يمكننا أن ننسى أن نتقدم بالشكر لعائلاتنا الصغيرة التي تستحق خالص الشكر على تشجيعاتها لنا طوال أطور وفترات الدراسة.

فشكرا جزيلا لكل من أعاننا على انجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد من أستاذة وأولياء وإخوان وأخوات وأصدقاء.

إهداء

لي من رعتني بعينيها وكستني بعطفها وحنانها الى أحب الناس الى قلبي

حفظها الله وأبقاها تاجا فوق رأسي أمي الحبيبة الى من أحسن تربيتي وكان لي

دائما عونا وسندا أطال الله بعمره والدي العزيز

والى جميع اخوتي وأخواتي الأعزاء" زكريا؛ إسحاق؛ أسماء؛ لينة"

والى صديقي "Said textile " و"عبد الغفور "والأصدقاء أسامة وانس ونافع

ومروان وبلال وخالي جلال

الى أساتذتي وأهل الفضل علي غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والتوجيه

والارشاء

الى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع

سائلا الله العلي القدير أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه

" أيوب عجابي "

إهداء

الحمد لله العلي القدير الذي قدرنا على انجاز هذا العمل الذي يعتبر ثمرة جهدنا، والذي أهديه إلى:

من قال فيهما تعالى " وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ".

الى التي حملتني وهنا على وهن، وساندتني طول دربه دراستي، إليك أمي الغالية ياقرة عيني، أطال الله في عمرك.

إلى شموع قلبي أخواتي

إلى كل الأهل والأصدقاء

وإلى كل من ساعدني من بعيد أو من قريب ولو بكلمة صادقة

"رامي تقي الدين"

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر والتقدير	I
الإهداء	III–II
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	VIII
فهرس الأشكال	X
مقدمة عامة	ب– و
الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	–
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	**3**
المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي ودوافعه	4–3
المطلب الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي وأهميته	7–5
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	10–7
المبحث الثاني: محددات ـ آليات ومعوقات التنويع الاقتصادي	**11**
المطلب الأول: محددات التنويع الاقتصادي	13–11
المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي	15–13
المطلب الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي	16–15
المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي	**17**
المطلب الأول: تجربة الامارات العربية المتحدة	23–17
المطلب الثاني: التجربة النرويجية في مجال التنويع الاقتصادي	25–23
المطلب الثالث: تجربة كوريا الجنوبية في مجال التنويع الاقتصادي	29–26
المبحث الرابع: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر	**30**
المطلب الأول: إمكانيات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي	36–30
المطلب الثاني: نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر	41–36
المطلب الثالث: تحديات وفرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني	45–41
خلاصة الفصل	**46**
الفصل الثاني: واقع القطاع الفلاحي و مساهمته في تنويع الاقتصاد الوطني	–
مقدمة الفصل	48

المبحث الأول: مقومات ومكانة القطاع الفلاحي في الجزائر	49
المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر	58-49
المطلب الثاني: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر	63-59
المطلب الثالث: مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية للفترة (2001-2019)	66-63
المبحث الثاني: تطور السياسات الفلاحية في الجزائر	**67**
المطلب الأول: أهداف السياسة الاقتصادية للقطاع الفلاحي	68-67
المطلب الثاني: السياسة الفلاحية في الجزائر قبل التحول الى اقتصاد السوق	75-68
المطلب الثالث: القطاع الفلاحي الجزائر في ظل اقتصاد السوق	85-75
المبحث الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الوطني	**86**
المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الخام	87-86
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل	88-87
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات	90-89
المبحث الرابع: مجالات الإصلاح الفلاحي معوقاته وسبل النهوض به	**91**
المطلب الأول: مجالات الإصلاح الفلاحي وعوامل نجاحه	93-91
المطلب الثاني: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر	94-93
المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي	96-94
خلاصة الفصل	**97**
خاتمة عامة	**101-99**
قائمة المراجع	**108-103**
الملخص	-

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول تطور المساحة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	50
الجدول مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2019)	65
الجدول مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة(2016-2021)	86
الجدول مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل للفترة(2016-2021)	88
الجدول تطور الصادرات الزراعية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات الكلية للفترة (2016-2020)	89

فهرس الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل ركائز سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية (2015-2019)	83

المقدمـــــة

مقدمـــة:

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في اقتصاديات الدول، حيث يعتبر قطاع اقتصادي مهم وحساس واستراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي، فاقتصاديا يعتبر القطاع الأولي الذي يوفر مدخلات القطاع الصناعي والتجاري، واجتماعيا يوفر الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع واستيعابه للقوة العاملة ومساهمته في الحد من الفقر، ومصدرا مهما للعملة الصعبة، لهذا عملت العديد من الدول التي تعتمد على عوائد المورد الطبيعي كمصدر وحيد لمداخيلها أو كما يعرف بالدول الريعية على إعطاء القطاع الفلاحي اهتمام خاص مقارنة ببقية القطاعات من خلال وضع سياسات وبرامج لتطويره ومن خلال توفير الدعم اللازم له.

وتعد الجزائر من بين الدول الريعية التي عانت من الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، حيث أصبح من الصعب مواجهة عجز الموازنة المستمر والذي كان له اثر مباشر على تراجع مستويات حجم الاستثمار في العديد من القطاعات ،وعدم توفير الأرضية الملائمة لتمويل التنمية على المدى البعيد، وهذا ما جعل الجزائر تبحث عن مصادر دخل خارج قطاع المحروقات. حيث سعت إلى انتهاج جملة من السياسات والبرامج الفلاحية للنهوض بالقطاع الفلاحي كأحد البدائل التنموية لتنويع اقتصادها، والتقليل من مخاطر الاعتماد على المصدر الوحيد لما له من آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، وهذا تفاديا للوقوع في هذه المخاطر مستقبلا.

- **إشكالية الدراسة:**

من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ؟

و لمعالجة هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟ وما هي محدداته وطرق قياسه ؟
- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ؟
- هل اهتمت الجزائر بالقطاع الفلاحي بالشكل الذي يحقق التنويع الاقتصادي؟

➢ **فرضيات الدراسة:**

- الاعتماد على قطاع الفلاحة يمكن أن يحقق تنويع الاقتصاد الجزائري.
- يعتبر قطاع الفلاحة من أهم مجالات التنويع الاقتصادي في الجزائر لما تمتلكه من ثروات هائلة.
- لم تنجح الجزائر في تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة في القطاع الفلاحي، مما يحد من تحقيق التنويع الاقتصادي.

➢ **مبررات اختيار موضوع الدراسة:**

إن السبب الجوهري لاختيار هذه الدراسة أهميتها البالغة للدول العربية عامة والجزائر خاصة،حيث إن قطاع الفلاحة من أكثر القطاعات التي تجلب إيرادات معتبرة للدول مع تحقيق الأمن الغذائي للشعوب لذا ارتأينا:

- تسليط الضوء على موارد القطاع الفلاحي في الجزائر.
- إظهار الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي لمواجهة التحديات والأزمات التي تواجه اقتصاد الجزائر إضافة إلى توضيح الأهمية النسبية لقطاع الفلاحة في هيكل الاقتصاد الوطني.
- وان بإمكانية الجزائر استغلال القطاع الفلاحي لتنويع الاقتصاد والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

- **أهداف الدراسة:**

- الوقوف على أهمية التنويع الاقتصادي بالخروج من دائرة الاعتماد على مورد واحد.
- توضيح أهم الفرص والإمكانيات الجزائرية في مجال القطاع الفلاحي أو دور القطاع الفلاحي في تفعيل التنوع الاقتصادي لمواجهة الأزمات.
- تسليط الضوء على أهمية القطاع في إحداث تنمية اقتصادية.
- محاولة دراسة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي وإبراز أهمية القطاع.

- **أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية بحثنا في أن الجزائر كغيرها من الدول الريعية تسعى إلى تحقيق التوازن في اقتصادها من خلال التنويع والاعتماد على مختلف القطاعات الاقتصادية والاستعانة بها بما في ذلك قطاع الفلاحة الغني بموارده الهائلة، وطموحها لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخفيف من التبعية الغذائية، والتقليل من حجم الاستيراد، وكون هذا الأخير أحد الرهانات التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها لتحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

- **حدود الدراسة:**

- الإطار الزماني: تم الاعتماد على مجموعة من المعطيات الممتدة من الفترة (2016-2021).
- الإطار المكاني: تم دراسة مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري.

- **منهج الدراسة:**

في محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، واختبار مدى صحة الفرضيات والإلمام بجوانب الموضوع النظرية والتطبيقية تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي بالتعرض لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والقطاع الفلاحي كأهم البدائل، وكذا جمع البيانات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري وواقع القطاع الفلاحي وتحليل واستقراء النتائج.

- **هيكل الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات مدى صحةالفرضيات المقدمة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين هما: الفصل الأول كان بعنوان الإطار النظري للتنويع الاقتصادي حيث تم التطرق فيه إلى أربع مباحث تم الإلمام في المبحث الأول والثاني بمختلف الجوانب المتعلقة بالتنويع الاقتصادي مع الإشارة في المبحث الثالث لبعض التجارب الدولية وفي المبحث الرابع تناولنا فيه إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر، أما الفصل الثاني الموسوم بواقع القطاع الفلاحي ومساهمته في تنويع الاقتصاد الوطني، تناولنا في المبحث الأول مقومات ومكانة القطاع الفلاحي في الجزائر، ثم تتبعنا في المبحث الثاني تطور مختلف السياسات الفلاحية المطبقة في الجزائر، ثم تناولنا في المبحث الثالث مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الوطني (تكوين الناتج المحلي، ترقية الصادرات، توفير مناصب الشغل)، وفي المبحث الرابع والأخير تعرضنا إلى مجلات إصلاح القطاع الفلاحي ومعوقاته وسبل النهوض به.

- **صعوبات الدراسة:**

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث هي شح البيانات المتعلقة بالقطاع الفلاحي في الجزائر وغياب البعض منها خاصة الحديثة في مختلف الهيئات المحلية المختصة بها، وهو ما صعب من دراستنا.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

مقدمة الفصل:

يعتبر التنويع الاقتصادي مسألة جوهرية خاصة في الدول ذات الاقتصاد الأحادي أي الاقتصاد الذي تسيطر فيه مادة أولية أو سلعة واحدة على عمليات الإنتاج والتصدير، وهذا ما من شأنه أن يخلف اقتصادا رهينا لهذه المادة أو السلعة في الأسواق الدولية من جهة، ولحجم احتياطاتها وإنتاجها من جهة أخرى، ذلك ما يؤدي لحدوث إختلالات كبيرة في البنية الاقتصادية لهذه الدول ويعيق تنميتها.

لتجنب الإختلالات الناجمة عن الاعتماد على المورد الوحيد كان من الواجب على الدول ذات الاقتصاديات الأحادية وبالأخص تلك التي تعتمد على العائدات النفطية أن تتدارك الوضع بإحداث تحولات جذرية وتغيرات جوهرية في هيكل اقتصادياتها على كافة الميادين وعلى مختلف المستويات بما يضمن تحسين أدائها الاقتصادي وتنويعه وضمان استدامته وذلك باعتماد نظام متكامل ومترابط يقوم على أساس التنويع الاقتصادي، كون التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تمويل مستدام يتميز بالاستمرارية والكفاية ولفترات متوقعة.

يستهدف هذا الفصل التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالتنويع الاقتصادي مع التطرق لبعض التجارب الدولية وإستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث قسمناه إلى أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية للتنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني: محددات وآليات ومعوقات التنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.

المبحث الرابع: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي أحد الاستراتيجيات الرئيسية لمعالجة التذبذبات التي تشهدها البيئة الهيكلية للاقتصاديات الأحادية، وذلك من خلال ضمان الاستغلال الأمثل لكل موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية من جهة، وتجنب هذه الاقتصاديات مختلف الأزمات والهزات المفاجئة والخطيرة والتي تكون عادة نتيجة للتقلبات الفجائية في أسعار هذه المواد الأولية من جهة أخرى، ولكن قبل الحديث عن هذا الدور للتنويع الاقتصادي، لابد من الإحاطة أولا بالجوانب النظرية المحيطة بهذا المفهوم.

المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي ودوافعه

التنويع الاقتصادي هو إحدى الآليات الرئيسية لبناء قاعدة إنتاجية صلبة ومرنة، ونظرا لدوره الكبير وخاصة في الدول البترولية، اهتم العديد من الباحثين والاقتصاديين خاصة العرب منهم والأجانب بهذا الموضوع المهم، وكبداية للقيام بدراستنا، سنقوم أولا بعرض أهم المفاهيم حول التنويع الاقتصادي:

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي

قدمت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية مفهوم التنويع الاقتصادي على انه:

التعريف الأول: عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.[1]

التعريف الثاني: التنويع الاقتصادي هو عملية توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط.[1]

[1] محمد كريم قروف، **قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، جامعة غرداية، 2016، ص 638.

التعريف الثالث: التنويع عبارة عن مجموعة من السياسات التي تهدف إلى إيجاد اقتصاد يعتمد في نموه ودخله على قطاعات متنوعة وبنسب مختلفة، وهو ما يتطلب بناء قاعدة إنتاجية واسعة وتنويع القطاعات الإنتاجية، وذلك لتحقيق نوع من الاستقرار النسبي والدائم في مصادر الدخل.[2]

مما سبق يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على انه: تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل ببناء قاعدة عريضة من المنتجات المحلية والمصدرة، والتي لا يعتمد من خلالها على مصدر واحد، مما يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية في حالة حدوث أي تغيير في هذا المصدر.

ثانيا: دوافع التنويع الاقتصادي

ويمكن تلخيص هذه الدوافع التي تملي على الدولة ضرورة التوجه إلى تنويع اقتصادها فيما يلي:[3]

- ❖ التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تشكل العمود الفقري للدول ذات الاقتصاديات الأحادية.
- ❖ تذبذب دخل الدولة وانعكاس ذلك على إنفاقها العام.
- ❖ تفاوت نمط وتيرة التنمية الأفقية والعمودية بها.
- ❖ الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية، إذ تعتبر هذه الموارد طاقات غير متجددة قابلة للزوال في يوم ما.
- ❖ التبعية المستمرة والمتزايدة للخارج في استيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

---

[1] صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص04.

[2] خالد هاشم عبد الحميد، **التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1، جامعة القاهرة، 2018، ص77.

[3] صادق هادي، مرجع سابق، ص 05.

المطلب الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي وأهميته

هنالك أشكال مختلفة من التنويع، فبالرغم من اختلاف الأنشطة الاقتصادية وتنوعها بين الدول خاصة فيما يتعلق بهيكل الاقتصاد الوطني فيها، إلا أن للتنويع أهمية عظيمة، تسعى إليه العديد من الدول.

أولا: أنماط التنويع الاقتصادي

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع، أولا قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة، ثانيا على صعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام.

ومنه يمكن أن نميز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق:[1]

أ. **تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):** يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في مجالات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية" أو "المرض الهولندي". التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.

ب. **تنويع الأسواق:** ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في

[1] موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد05، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ديسمبر2016، ص136.

الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم والدخول في خطوط المنتجات الجديدة. وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة وعلاوة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي

تبرز أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد. ويمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي بالآتي:[1]

- ❖ أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تظهر في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- ❖ الحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي، لأن الموارد المستخرجة من باطن الأرض تتسم بغياب التجدد، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي للبلد.
- ❖ يخفض التنويع الاقتصادي من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي تربط بتركيب اقتصاد أحادي شجعته التكنولوجيا.

[1] حامد عبد الحسن الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، متوفر على الموقع http://burathanews.com/arabic/studies/303451، تاريخ الاطلاع: 2023/02/03.

- ❖ بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.
- ❖ تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا.
- ❖ تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- ❖ تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خيرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

لقياس ومعرفة مدى فاعلية التنويع الاقتصادي في اقتصاد دولة ما لابد من معرفة المقاييس والمؤشرات التي توضح مدى تنوع هذا الاقتصاد .سنذكر في هذه الجزئية أهم هذه المؤشرات وأبرزها، وذلك بتقسيمها إلى نوعين:

أولا : مؤشرات تتعلق بأداء الاقتصاد الكلي

من بين أهم المؤشرات الكمية التي تبين درجة التنويع الاقتصادي ما يلي:[1]

- ❖ **مؤشر نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:** ويقصد بهذا المؤشر النسب المئوية لمساهمة القطاعات المختلفة لاقتصاد الدولة في بناء الناتج المحلي الإجمالي. فإن حجم الناتج، ومعدل النمو السنوي، والمساهمة في تكوين الناتج، من المعايير الدالة على مدى الكفاءة التي يتصف بها الاقتصاد، بشرط أن لا يكون ذلك ناتجا عن انخفاض الناتج المحلي لذلك القطاع، بالتالي فإن هذا المؤشر يبين مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني.
- ❖ **مؤشر التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** يعبر هذا المؤشر عن إجمالي العمالة حسب القطاعات الاقتصادية، ونجده في بعض الدراسات بمصطلح هيكل القوى العاملة، ويقصد

[1] بللعما أسماء، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية–أدرار–،2017–2018، ص 22.

بهيكل القوى العاملة توزيع العاملين بين القطاعين العام والحكومي والخاص الأهلي، لأن تركز العاملين في القطاع العام مثلا قد يبرز مجموعة من المشاكل أهمها البطالة المقنعة وارتفاع نسبة الرواتب والمصروفات التشغيلية من إجمالي الإنفاق العام للدولة، وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستثماري.

❖ **مؤشر تطور نسبة الصادرات الغير نفطية في مجموع الصادرات الوطنية:** ويقصد بهذا المؤشر النسبة المئوية لإسهام الصادرات الناتجة عن القطاعات المختلفة دون قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الوطنية .يعتبر هذا المؤشر من المعايير المهمة الدالة على درجة التنويع الاقتصادي، فكلما ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات النفطية من مجموع الصادرات الحكومية الكلية، بالنسبة للبلدان النفطية دل ذلك على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك عندما تكون الصادرات غير النفطية ذات النسبة الأكبر من مجموع الصادرات الكلية فأن هذا يدل على مدى ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي.

❖ **مؤشر تطور نسبة الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:** معظم الدول الريعية تعتمد على الإيرادات النفطية مما يجعل الإيرادات غير النفطية منخفضة وبالتالي درجة التنويع الاقتصادي لديها منخفضة، حيث أنه كلما كانت نسبة الإيرادات غير النفطية مرتفعة ارتفعت درجة التنويع الاقتصادي لاقتصاد هذه الدولة، وكلما كانت الإيرادات غير النفطية منخفضة انخفضت درجة التنويع الاقتصادي للدولة، مما يفسر العلاقة الطردية بينهما.

❖ **مؤشر التنوع في الواردات:** باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصور تنافسية، فان التنويع في الواردات يمثل وجها مهما للتنويع الاقتصادي، إذ أن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد.

❖ **مؤشر المساهمة النسبية للقطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** ويعبر هذا المؤشر على نسبة إسهام القطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث

أنه كلما زادت نسبة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على التنويع الجيد في الاقتصاد.

ثانيا: مؤشرات إحصائية تقيس درجة التنويع الاقتصادي

تطرقنا في الجزئية السابقة إلى المؤشرات التي توضح مدى التنويع الاقتصادي في اقتصاد الدولة، إلا أن هذه المؤشرات لا توضح لنا دقة هذا التنويع، لذلك سنستعين بمقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي .المقياس الأول هو مقياس فلاديمير– كوسوف (Fladimur–Cossouv) والثاني مقياس هرفندل –هيرشمان (Herfindal– Hirshman):[1]

1.المؤشر الأول : هرفندل هيرشمان Herfindal– Hirshman

وهو مؤشر يعتمد على مفهوم التنوع diversification ، يعرّف بأنه المجموع التربيعي للنسب المئوية لحصة كل منتج مصدر، في إجمالي صادرات البلاد .يأخذ قيمة بين0 و1 حيث يشير 0 إلى وجود تنويع قوي في صادرات البلاد، و 1 إلى تركيز الصادرات على بعض المنتجات ويحدد مؤشر Herfindal–Hirschman وفقا للصيغة الرياضية أدناه:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_i^N p_i^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

$$\frac{Xi}{X} = P_i^2$$

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

Xi : قيمة المتغير في النشاط i.

[1] ضيف احمد، عزوز أحمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد14، عدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2018، ص ص 23– 24.

H.H: مؤشر هرفندل هيرشمان.

N: عدد النشاطات.

2.المؤشر الثاني: فلاديمير كوسوف(Fladimur–Cossouv)

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i{}^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta_i{}^2}}$$

حيث:

α_i: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

β_i: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

COS: مؤشر **فلاديمير كوسوف** حيث كلما أصبحت قيمة $\cos = 0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

المبحث الثاني: محددات وآليات ومعوقات التنويع الاقتصادي

إن نجاح التنويع الاقتصادي يتوقف على توفر جملة من الشروط، ولابد لتفعيله من إتباع إجراءات وآليات معينة سنتعرف على أهمها من خلال هذا المبحث، وكذا أهم ما يعيق عملية التنويع الاقتصادي

المطلب الأول: محددات التنويع الاقتصادي

تتناول الدراسة في هذا المطلب محددات التنويع الاقتصادي وكيفيات تحقيقه.

أولا : محددات التنويع الاقتصادي

من أهم المحددات التي تتحكم في عملية التنويع الاقتصادي نجد:[1]

1. **التدخل الحكومي:** يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملا مهما ومسبقا لبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي، حيث يفترض أن يكون التدخل محدود وفعال في نفس الوقت بالشكل الذي تكون فيه الحكومة قادرة على تنفيذ برامج الإنفاق بأقل التكاليف، ويبرز دور الحكومة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام بتنويع مصادر الدخل، دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وكذا تذليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تسهل العملية الاستثمارية. ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تسهم في تنويع الاقتصاد، نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه.
2. **القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا هاما في نمو التنويع عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الداعمة كالاستثمار في البحث والتطوير في الأنشطة الجديدة، في

[1] خالد هاشم عبد الحميد، مرجع سابق، ص77 .

المقابل على الحكومات إيجاد الطرق التي تسمح بنمو المقاولاتية القوية عبر إنشاء سياسات صناعية وتجارية ملائمة وإلغاء القيود البيروقراطية لانطلاق الأعمال وتلبية احتياجات القطاع الخاص عبر تحسين مناخ الأعمال وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص.

يعود الارتباط بين التنويع وإشراك القطاع الخاص في الاقتصاد إلى سببين:

- يتطلب استخراج النفط رأس مال كثيف، ولا يوفر العديد من فرص العمل، وبالتالي ينظر إلى تنمية القطاع الخاص كوسيلة لخلق فرص عمل.
- مشاركة القطاع الخاص التنويع الاقتصادي تتعلق بمسألة الاستثمار الأجنبي، إذ يجلب الاستثمار الأجنبي الوظائف والتكنولوجيا الجديدة وطرق الإدارة الجديدة وكل الأمور التي يكون الاقتصاد في حاجة ماسة إليها لبناء وتوسيع وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات المعرفة.

3. **الموارد الطبيعية:** من بين العوامل التي تقود التنويع الاقتصادي نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول، خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يمكن أن تنشأ من الموارد المستخرجة، على سبيل المثال نجد أن العديد من الدول الإفريقية لها آفاق كبيرة غير محققة في هذا الجانب بسبب عدم أمثلية الحكومات في تسيير الموارد الطبيعية وفشلها في استخدام عوائد هذه الموارد في زيادة وتنويع الأنشطة الاقتصادية، في الوقت الذي كان يتوجب عليها استغلال الثروات الطبيعية في توفير تحسينات لاقتصادياتها وإتاحة فرص للإنتاج والمتاجرة في العديد من السلع مع الأسواق الإفريقية والعالمية.
4. **القدرات المؤسساتية والموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية عناصر ذات أهمية كبيرة كونها دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عبر الموارد الأساسية وفي قطاعات مختلفة، كما أنه على المستوى الإقليمي

يعتبر كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق أساسيان لإنشاء إطار قانوني حول البنية التحتية والجمارك والتنسيق والترابط بين الأعضاء، أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورية لدفع الابتكار عبر عمليات البحث والتطوير وتسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والعمليات الاقتصادية.

المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي

تختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجيهات الإيديولوجية (الفكرية)، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي، ومن بين تلك الآليات ما يلي:[1]

1- **إعادة الاعتبار للدولة التنموية:** الدولة التنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، بحيث لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك نؤكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية.

2- **الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:** تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة، خاصة في مشاريع البنية التحتية والتقليل من مخاطر الاستثمار، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، انطلاقا من هاته الأهمية تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

[1] توفيق بن الشيخ، **تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط – حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، جوان 2017، ص ص 590-591.

3- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** مع ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة بشكل خالص. مما استدعى ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تحسين أدائها.

فالتنويع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات وبالخصوص في القطاع الزراعي، الأجهزة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية بهدف تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر، ذلك أن التركيز على القطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلبا على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلبا على مصادر الدخل الاقتصادي.

4- **الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ولا زالت دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة، وكذلك الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركنا أساسيا من أركان اقتصادها، وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد كالآتي:

- تساهم في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية منتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- تحقق سياسة إحلال الواردات من خلال تصنيع السلع محليا بدلا من إستيرادها، وبالتالي معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

- تساهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، ويكون ذلك من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عبر توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي.
- تساهم في زيادة الناتج المحلي، وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاع الضرائب، كما تسهم في تعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتج المحلي.

5- **التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:** يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي، ومن بين هذه الطاقات تذكر الطاقة الكهرومائية، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.

المطلب الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي

أهم العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي ما يلي:[1]

- ❖ الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية، وصعوبة نقلها وتوطينها من الدول الأخرى.
- ❖ ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية، وهو ما يحد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي.
- ❖ الافتقار للموارد البشرية المحلية، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية.
- ❖ تختلف أسواق رأس المال، مما يحد من دورها وإمكانياتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص.
- ❖ القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار.

[1] صادق هادي، مرجع سابق، ص 04.

❖ غياب الاستقرار السياسي، ما يجعل الحفاظ على الأمن وتأمين الحدود يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية.

❖ عدم التوافق الكبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي

يشكل تنويع الاقتصاد مهمة صعبة بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فقليلة هي البلدان التي نجحت على مر التاريخ في تنويع نشاطها الاقتصادي والحد من اعتمادها على النفط، وتظهر تجربة النرويج في التنويع الاقتصادي، كإحدى أهم التجارب التي نجحت في تنويع اقتصادها، لذا ستتطرق الدراسة في هذا المبحث لمجموعة من التجارب التي خاضتها بعد الدول في سبيل تنويع اقتصادها.

المطلب الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة.

من خلال هذا المطلب سنقوم بتسليط الضوء على إستراتيجية التنويع الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة:

أولا :محاور سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة.

تتضمن سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة المحاور التالية: [1]

1. **تطوير القطاعات غير النفطية:** في إطار حرصها على ضمان نجاح سياسة التنويع الاقتصادي عملت دولة الإمارات على تطوير القطاعات غير النفطية المتمثلة فيما يلي:

❖ **قطاع الصناعة:** اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية الصناعية في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الضرورية، وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال مايلي:

- إقامة العديد من المنشات الصناعية في مجال الصناعات البترولية والبتروكيماوية والصناعات التحويلية غير البترولية، الأمر الذي ساهم في تطوير البنية الهيكلية للصناعة الوطنية.

[1] وسيلة بوقنش، **اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، العدد الخامس، جوان 2017، ص ص 216-217.

- إنشاء دوائر التنمية الصناعية في أغلب إمارات الدولة بهدف توفير كافة الإمكانيات لدعم النشاط الاقتصادي وخاصة النشاط الصناعي وتأهيله.

- تشجيع الاستثمار الصناعي من خلال توفير الحوافز التي تضمّنها قانون تنظيم شؤون الصناعة، كإعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية على وارداتها وصادراتها والضرائب على أرباحها.

- تشجيع المؤسسات الصناعية على تطبيق الأساليب المتطورة في الإنتاج، وعلى استخدام التقنيات الحديثة التي تسمح بتحسين مستويات الأداء.

❖ **قطاع الزراعة:** أولت دولة الإمارات العربية المتحدة التنمية الزراعية اهتماما كبيرا للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال توفير الثروة المائية واستغلالها على أساس علمي، وإنشاء سدود ترابية، وتنفيذ مشاريع الغابات والمشاتل باعتبارها العمود الفقري للزراعة، وقد أدت المجهودات المبذولة إلى التوصل إلى نتائج ايجابية تمثلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة محاصيل زراعية وتصدير جزء منها إلى الدول المجاورة.

❖ **قطاع الطاقة غير التقليدية:** تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تنويع مصادر الطاقة لتشمل إلى جانب المواد الهيدروكربونية التقليدية كلا من الطاقة النووية والمتجددة، وذلك في إطار إستراتيجية تهدف إلى تحقيق أمن الطاقة وتلبية الطلب المتزايد عليها، والتي تتضمن التوجه إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة والنظيفة لمواكبة الخطط المستقبلية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

❖ **قطاع السياحة والطيران:** تسعى دولة الإمارات إلى تطوير قطاعي السياحة والطيران في منظومة اقتصاد ما بعد النفط وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لارتباط قطاع السياحة بالعديد من قطاع الفنادق والبنية التحتية من جهة، والدور المستقبلي لقطاع الطيران بالنظر إلى إستراتيجية الابتكار والتطوير التي يرتكز عليها من جهة أخرى.

2. **الاستثمار في اقتصاد المعرفة:** أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية الاستثمار في اقتصاد المعرفة باعتباره من القطاعات التي تمتاز بفرص كبيرة للنجاح، وذلك ضمن رؤية واضحة شاملة لهذه الأخيرة تتناسب والقدرات الاقتصادية و الديموغرافية، مما أدى إلى تحسين قيمة كل من مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة الذين قدرت قيمتهما بـ 6.94 و7.09 على الترتيب سنة 2014 ، وارتفاع تنافسيتها عالميا وحلولها ضمن المراتب الخمس الأولى في 27 مؤشرا عالميا وفق تقرير التنافسية العالمية 2016 الصادر على المنتدى الاقتصادي العالمي " دافوس " في سويسرا للعام 2015.
3. **الاستثمار في المشروعات الكبرى:** أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما خاصا لتطوير البنية التحتية عن طريق إنشاء أصول جديدة وخدمات ذات جودة عالية، وذلك بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية، المالية والسياحة الثقافية، الأمر الذي مكّنها من امتلاك إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم.
4. **تحسين بيئة الأعمال:** عملت الإمارات العربية المتحدة على تحسين بيئة الأعمال بهدف توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص للإسهام الجاد في عملية التنمية عن طريق:

❖ تطوير وتحديث الإطار التشريعي لتنظيم الأنشطة الاقتصادية بغرض رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أبرزها قانون الاستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري وتنويع النشاط الاقتصادي بما ينسجم مع رؤية الإمارات2021.

❖ اعتماد سعر صرف مربوط بالدولار، وهو الأمر إلي جعل دولة الإمارات تتميز بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات جدا (عبء ضريبي منخفض جدا).

❖ إنشاء المناطق الحرة لتصبح مركزا لتجار التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة.

وقد أدت المجهودات المبذولة إلى تصنيف الإمارات في المرتبة 13 عالميا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2013-2015، حيث أصبحت مقرا إقليميا لأكثر من 20 من الشركات الكبرى في العالم.

ثانيا: مراحل سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

بدأت عملية تحول الاقتصاد الإماراتي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع ثلاث عقود، فبعد اعتماد شبه كامل على العائدات النفطية في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، أخذ هيكل الناتج المحلي الإجمالي في التغير بصورة مستمرة لصالح القطاعات غير النفطية في سنوات التسعينات إثر انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي، في إطار خطة تنموية هدفت إلى تشجيع الاستثمار الخاص والإنتاجية المحلية في قطاع البناء والعقارات ثم قطاع النقل والاتصالات والصناعات التحويلية.

ليستمر بعد ذلك تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي بتحويل الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة غير النفطية وبناء اقتصاد معرفي تنافسي في إطار تحقيق كل من الخطة الإستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، على المستوى الاتحادي والمتمثلة في رؤية الإمارات 2021، والرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030 خطة دبي الإستراتيجية 2021 ورؤية الشارقة 2021 على المستوى المحلي.[1]

1. رؤية الإمارات 2021:

وهي خطة إستراتيجية تم إطلاقها عام 2007، تهدف إلى تحقيق نمو حقيقي للقطاعات غير النفطية بحيث لا تتجاوز مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام نسبة 20%، رفع مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والقدرة التنافسية من خلال التركيز على ثلاث مجالات هي:

- زيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية وربط التعليم باحتياجات السوق.

[1] المرجع السابق نفسه، ص ص 218- 219.

- وضع إطار تنظيمي لدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتشجيع القطاعات الناشئة.
- تطوير سياسة البحث العلمي بما يتماشى مع الأولويات الاقتصادية لدولة الإمارات .

وتطبيقا لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، قامت حكومة دولة الإمارات بتنفيذها في إطار الاستراتيجيات التالية:

❖ **إستراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2008 و2010 :**

تؤسس هذه الإستراتيجية لمرحلة جديدة من العمل الحكومي في إطار مواكبة التغيرات الاقتصادية، وتستهدف في المقام الأول تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، كما تركز على إتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء من ناحية، وتعزيز مكانة الدولة إقليميا وعالميا من ناحية أخرى.

❖ **إستراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2013 :**

وضعت هذه الإستراتيجية بهدف تسهيل رؤية الإمارات 2021 ، وهدفت إلى تطوير اقتصاد معرفي تنافسي عن طريق التركيز على الملكية الفكرية، وتطوير البنية التحتية الوطنية وزيادة المشاركة العالمية.

❖ **إستراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2016 :**

حددت هذه الإستراتيجية التوجهات المتوسطة المدى للحكومة في مختلف القطاعات، وتفصيلها إلى خطط تنفيذية للجهات الاتحادية.

2. الرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030 :

تهدف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي إلى تحقيق ما يلي:

❖ بناء اقتصاد مستدام قائم على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.
❖ توسيع نطاق تأسيس الشركات الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
❖ تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
❖ تطوير بنية تحتية قادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع.

- ❖ تبني سياسات مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية.
- ❖ إرساء بيئة مرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة.
- ❖ إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل.

3. خطة دبي2021:

تمحورت خطة دبي الإستراتيجية حول الأهداف التالية:

- ❖ تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على مواجهة الصدمات باعتماده على قاعدة متنوعة من النشاطات الاقتصادية المرتكزة على تحسين الإنتاجية والابتكار.
- ❖ تحسين مرتبة دبي كمركز أعمال عالمي، وجعلها بشكل مستمر واحدة من أهم خمس مراكز عالمية للتجارة، النقل، التمويل والسياحة.
- ❖ تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار وبشكل خاص الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

4. رؤية الشارقة2021:

وضعت رؤية الشارقة لتوحيد كافة الجهود والمبادرات والبرامج السياحية المستقبلية لتحقيق الأهداف التالية:

- ❖ نمو مستدام لاقتصاد الإمارة وتطوير قطاع سياحي جاذب، وذلك باتخاذ نهج متعدد الأوجه يأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة.
- ❖ استقطاب 10 ملايين سائح بحلول عام 2021، والتعرف على المحاور الرئيسية لتحقيق هذا الهدف.
- ❖ التعاون والشراكة بين الجهات والمؤسسات المختلفة لتحقيق هدف الرؤية.
- ❖ استهداف أسواق جديدة وتوسيع حصتها من سوق السياحة والسفر العالمي، حيث تعتبر الصين والهند ودول الخليج من أهم الأسواق التي تسعى الإمارة إلى استقطاب وفود سياحية منها.

❖ تطوير منتج الشارقة السياحي من بنى تحتية، مواصلات، مطار، متاحف ومنشات فندقية وفق أفضل المعايير العالمية.

المطلب الثاني: التجربة النرويجية في مجال التنويع الاقتصادي

تعد التجربة النرويجية أحد أكبر المحاور الهامة التي يجب الوقوف عندها لاستخلاص العِبر، خاصة من قبل الدول النفطية التي تواجه تدهوراً في ميزان مدفوعاتها، وارتفاع عجزها المالي كلما سجل برميل النفط تراجعاً ملموساً، فالنرويج أثبتت نجاحها في تحويل ثروتها النفطية النابضة إلى أصول منتجة وفقاً لما تقتضيه متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على العدالة بين الأجيال.

أولا : لمحة عن الاقتصاد النرويجي

يوصف الاقتصاد النرويجي بأنه اقتصاد شامل ومتنوع وديناميكي، إذ يتألف من مزيج من اقتصاد رأسمالي مزدهر يقوم على السوق وتشكل فيه مجموعة الشركات الرأسمالية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد، في حين تسهل الحكومة عمل تلك الشركات من أجل تشجيع الاستثمار وتنشيط سوق العمل ومن ثم القضاء على البطالة، أما القطاعات الإستراتيجية فتساهم بها الدولة بحسب ما تتطلبه الحاجة الاقتصادية للبلد.[1]

لقد تم اكتشاف النفط في النرويج عام 1969، ثم بدأ الإنتاج في عام 1971، وكان المبدأ الأساسي لاستغلال النفط في النرويج هو تحويل النفط بأنجع الوسائل إلى منافع مستديمة للمجتمع، من خلال القيام بعمليات التنقيب والإنتاج والبيع بدرجة عالية من الكفاءة، حيث اعتمدت النرويج في ذلك على مسارين، القيام بنفسها باستغلال النفط أو تحويل ذلك إلى شركات عن طريق منح امتياز الاستغلال، وهو المسار الذي اعتمدته في معظم عمليات الاستخراج غير أن السيطرة والإشراف يخضع للحكومة.[2]

[1] آمنة محمد علي، **مقومات النظام السياسي النرويجي**، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 45، جامعة بغداد، 2010، ص 119.

[2] بللعما أسماء، مرجع سابق، ص 49.

ثانيا :إستراتيجية التنويع الاقتصادي في النرويج

تقوم إستراتيجية التنويع الاقتصادي في النرويج أساساً على تنويع القاعدة الصناعية النفطية وتطويرها، حيث جعلت من هذه الصناعة قطاعاً رائداً ومحركاً للتنمية الوطنية الشاملة، وكان للحكومة النرويجية دور كبير في نجاح تجربة التنويع الاقتصادي بالاعتماد على الصناعة النفطية.

تتلخص إستراتيجية النرويج لتحقيق التنويع الاقتصادي انطلاقاً من الصناعة النفطية في المحاور التالية:[1]

1. **التوافق السياسي حول إدارة النفط:** اتبعت النرويج سياسة واضحة المعالم حول إدارة موارد النفط حازت على إجماع سياسي، تجسدت في وثيقة الوصايا العشر حظيت بالاتفاق الجماعي في البرلمان النرويجي سنة 1971، ولعل أهم ما يميز هذا التوافق السياسي هو مبدأ السيطرة مع إتباع سياسة الإسراع على مهل، والتي فحواها مراعاة التوازن بين الرغبة في نمو عمليات النفط من جهة، والتأني من أجل تحاشي الصدمات المضرة بالاقتصاد من جهة أخرى.
2. **التعاون الفعال بين السلطات الحكومية والشركات العاملة:** يظهر هذا التعاون في مساهمة الحكومة النرويجية كمستثمر جنباً لجنب مع شركات النفط، وعلى هذا الأساس توصلت الصناعة إلى مشاريع مشتركة تشمل كثيراً من الشركات والسلطات الحكومية في بعض الأحيان.
3. **الاعتماد على العمالة المحلية:** على خلاف ما عليه الحال في العديد من الدول المصدرة للنفط لم تفتح النرويج سوق عملها للعمالة الأجنبية الرخيصة، وعوضاً عن ذلك عمدت

[1] جحنين كريمة، **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2020-2021، ص ص 160-161.

إلى وضع سياسات تسهم في زيادة مساهمة العمالة المواطنة في سوق العمل وبخاصة الإناث بما يضمن إيجاد حل لمشكلة نقص العمالة.

4. **إدماج وربط قطاع النفط بالقطاعات الأخرى:** وذلك من خلال فرض اعتماد هذا القطاع (النفطي) في تأمين احتياجاته على إنتاج الشركات المحلية، كما فرضت النرويج على الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط اعتماداً تاماً على العمالة المواطنة ومراكز البحث والجامعات النرويجية لحل مشكلاتها التقنية المرتبطة بعمليات التنقيب والإنتاج، وألزمتها بالاعتماد على القطاعات النرويجية في كل ما يتعلق بعمليات التشغيل والصيانة.
5. **إدارة العوائد النفطية الصندوق السيادي للنرويج:** تأسس صندوق النفط النرويجي سنة 1990، وتم تحويل الأموال لأول مرة من خزينة الدولة إلى الصندوق سنة 1996.

يعمل صندوق النرويج السيادي وفق الضوابط التالية:

- ❖ دخل الصندوق يشمل كل عائدات النفط والربح المترتب عن الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.
- ❖ تحقيق أعلى ربح ممكن مع أقل مجازفة، وتحاشي المشاريع التي تسيء إلى الإنسان أو إلى البيئة.
- ❖ عدم السماح للحكومة بسحب أية أموال من الصندوق في الظروف العادية إلا بنسبة ثابتة لا تزيد عن 4% من الربح السنوي للاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.
- ❖ يمنع الاستثمار داخل النرويج، ولا يجوز للصندوق التملك في أي شركة أكثر من 10% مهما كان العائد.

إن هذه الاستثمار حققت عوائد مهمة للنرويج كنتيجة لإدارتها الرشيدة لمواردها، وهو ما جعل من الصندوق أداة حقيقية للتنويع الاقتصادي في النرويج، عبر مساهمته في تنويع مصادر الدخل الوطني للبلد.

المطلب الثالث: تجربة كوريا الجنوبية في مجال التنويع الاقتصادي

تعتبر تجربة كوريا الجنوبية فريدة من نوعها، بعد أن خرجت من الحروب كإحدى أفقر دول العالم بمتوسط دخل فردي يساوي ثمانين دولارا، وكانت تعاني من دمار اقتصادي وفوضى سياسية، وبعد التقسيم ساءت الحالة الاقتصادية أكثر بسبب توقف النشاط الاقتصادي والتجاري الذي كان مترابطا بين الشطرين. وجاءت الحرب الكورية سنوات 1950- 1953 لتلحق دمارا واسعا شمل كل القطاعات بالجنوب وقدرت الأضرار الناجمة عن الحرب بحوالي 69 مليار دولار أي ما يعادل خمس مرات الناتج المحلي الإجمالي حينها، وتعد كوريا الجنوبية واحدة من أنجح الدول المتبنية لإستراتيجية الإحلال محل الواردات.

وتعتبر الفترة الممتدة من 1961- 1979 هي فترة المعجزة الاقتصادية .وهي نفس الفترة التي ترأس فيها هي بـارك تشنج **Park Chung-Hee** ، الحكومة الدكتاتورية (الحزب الجمهوري الديمقراطي) والذي كان ملتزما بتحقيق التنمية العاجلة لكوريا الجنوبية. فعملت الحكومة الكورية على تنويع وترقية المنتجات من الصادرات وضمان محركات للتصدير من خلال اختيار المنتجات العالمية. ومن بين هذه المنتجات التي تم اختيارها في عام143 2012 منتجا، بما فيها رقائق الذاكرة الرقمية وشاشات العرض، «إل سي دي تي إف تي» ومنشآت تحلية مياه البحر، وناقلات الغاز الطبيعي المسال، والذاكرة الوميضية، قد احتلت كوريا المركز الأول من حيث نصيبها في الأسواق العالمية.[1]

لقد تعددت الانجازات المتفوقة التي حققتها كوريا الجنوبية في مسيرتها التنموية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن تزايد واتساع نشاطاتها

[1] عبد الرحمان المنصوري، **تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، 24-جوان 2013، ص 2.

ومشاركاتها العالمية. ويبدو ذلك واضحا من خلال استعراض هذه الانجازات على الوجه الآتي:

1-الهياكل الصناعية: تطور التصنيع عن طريق تغيير جذري في الهيكل الصناعي، حيث سيطر قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة مثل المنسوجات والملابس والمواد الغذائية والمشروبات إلى حدود السبعينات. وفي الثمانينات تجاوزت نسبة الصناعات الكيماوية والثقيلة 50% من قطاع الصناعة التحويلية استمرت إلى عام 2000، وشكلت المنتجات الالكترونية، والمواد الكيميائية والسيارات معظم الصناعات التحويلية في السنوات الأخيرة.

لقد أدت إستراتيجية التنمية في كوريا الجنوبية التي تعتبر الصادرات بمثابة محرك النمو إلى تغيير هيكل القطاع الصناعي نتج عنه تغيير التركيبة السلعية للصادرات، حيث كانت تصدر في الخمسينات الخامات المعدنية والحرير والطحالب البحرية، ونجحت في السبعينات القرن الماضي في تصدير منتجات الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة كالملابس والمنسوجات والجلود والأحذية والتبغ، واستطاعت مع حلول منتصف الثمانينات تصدير القطع الكهربائية والسفن ومعدات البناء، ومنذ سنة 2000 نجح الاقتصاد الكوري في تنويع للصادرات إلى أن أصبحت منتجات عالية التقنية أهم الصادرات الكورية.[1]

2-دعائم الحكومة الكورية:

من الدعائم التي ركزت عليها حكومة كوريا الجنوبية في دفع النمو الاقتصادي وهي:[2]

- ❖ شراكة نوعية بين القطاعين العام والخاص تقوم على تسخير دور القطاع الخاص لخدمة الخطة التنموية الشاملة .وهذا الأخير له دور لا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح وضمان الاستمرارية، مما يجعله في

[1] سعيد كامل فخري الدهشان، **التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية**، مذكرة ماجستير، التخصص: اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص11.

[2] منصوري حاج موسى، بشرى عبد الغني، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الشمالية نموذجا**، مجلة الاقتصاد و ادارة الاعمال، مجلد 2، عدد 7، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018، ص 250.

بحث دائم ومستمر على كيفيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأكثر جودة، حتى يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.

- ❖ زيادة ميزانية البحث العلمي والتطوير من إجمالي الميزانية العامة.
- ❖ مرونة الدور التشريعي بما يناسب ومتطلبات كل مرحلة.
- ❖ تأسيس مجلس اقتصادي تنموي، يقوم بالإشراف عليه وتوجيه أعماله خيرة الكوادر الوطنية الكورية.

3-تقييم استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي اتبعتها كوريا الجنوبية:

في سنة 1979 أنشأت هيئة دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تساعد الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية ومن أهم أهدافها:[1]

- ❖ تحديث وسائل الإنتاج، وتقوية الأنشطة التعاونية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ إنشاء المدن الصناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة العديد من المجمعات الصناعية بها.

وكما قامت الحكومة بإصدار عدة قوانين لدعم هذا النوع من المؤسسات نذكر من بينها:

- ❖ قانون تعزيز صفقات التعاقد من الباطن الصادر سنة 1978.
- ❖ قانون تشجيع شراء منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 1981 لغرض تأمين التشغيل الدائم لهذه المشاريع.
- ❖ قانون دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 1986 ، والهدف منه دعم المشاريع الجديدة المستثمرة في الصناعات عالية المخاطر.

وبهذا استطاعت كوريا الجنوبية أن تحقق أهداف تنموية بإتباعها سياسة ترقية صادرتها على النحو التالي :

[1] المرجع السابق نفسه، ص 251.

- **العملية:** نمو ليبرالي مؤسس منذ البداية على تنمية قطاعات خاصة: النسيج، التركيب الكهربائي...
- **الأهداف:** تعظيم حصيلة الصادرات.
- **القاعدة:** اليد العملة الجيدة، المؤسسات العامة والخاصة.
- **التمويل:** رؤوس الأموال الأجنبية.
- **الانتشار:** آسيا، المكسيك، وبعض البلدان الإفريقية.

المبحث الرابع: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر

تسعى الجزائر إلى تبني استراتيجيات بديلة ترمي إلى ترقية الكفاءة الاستخدامية للعوائد الريعية وتوجيهها نحو تنويع بنية الاقتصاد لزيادة قدرته على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، فمن خلال هذا المبحث سنتعرف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، كذلك الخيارات الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: إمكانيات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي.

للجزائر عدة إمكانات تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ونموه، ولعل أهم مورد في الجزائر هو الثروات الباطنية للمحروقات، إلا انه توجد إمكانات أخرى خارج قطاع المحروقات، ونقتصر هنا على الإمكانات المرتبطة بقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارها قطاعات ذات إمكانات كبيرة يمكنان تحل محل المحروقات، وخاصة في فترات انخفاض أسعار البترول.

1. **القطاع الفلاحي:** تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية وكذا قربها من السوق الأوربية، فضلا عن امتلاكها لأراضي خصبة شاسعة وموارد مائية هائلة وكذا إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع وتنميته كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني، ويمكن تلخيص مختلف هذه الموارد في النقاط التالية:[1]

1-1 الموارد المائية: تتنوع الموارد المائية في الجزائر، حيث تتكون من الموارد المطرية والموارد السطحية والموارد الجوفية.

- **الموارد المطرية:** رغم اتساع مساحة الجزائر والتي تقدر بحولي 2.4 مليون كلم²، إلا أن حوالي 93% من هذه المساحة توجد في مناطق الهضاب العليا والجنوب، وكميات الأمطار في هذه المناطق ضعيفة تقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي

[1] ضيف احمد، عزوز أحمد، مرجع سابق، ص ص 24-25.

تقدر نسبتها بـ7% من إجمالي مساحة الجزائر تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار المتساقطة بها 192 مليار م³ بنسبة 92%.

- **الموارد السطحية:** وتتمثل في مياه السدود والمحاجر المائية والأنهار، ويصل حجم هذه الموارد إلى 13.5% مليار م³ للسنة، وتوزع جغرافيا في كامل التراب الوطني، حيث تحتوي الأحواض والسدود في الشمال على 11.1 مليار م³ ، أما في الشمال فتحتوي على حوالي0.7 مليار م³ ، أما المناطق الصحراوية فتحتوي على ما يقارب 0.6 مليار م³.

- **الموارد الجوفية:** تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر بـ7 مليار م³ في السنة، وهي موزعة بشكل غير متوازن بحيث :حوالي 28% منها موجودة في شمال البلاد، وتقريبا 71% موجودة في جنوب البلاد، الحجم الأكبر لهذه الموارد الجوفية يتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابه، الهضاب العليا، أما الصحراء فتحتوي على خزانين كبيرين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري على مساحة 600 ألف، والمركب النهائي على مسحة 300 ألف كلم².

1-2 الأراضي الفلاحية: تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى 8.42 مليون هكتار(نسبة الاستغلال لا تتعدى 20%) من المساحة الزراعية الكلية، كما انه في السنوات الأخيرة وفي إطار استصلاح الأراضي فقد ارتفت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ولايات الجنوب الجزائري كولاية الوادي، وولاية بسكرة ورغم ذلك فان المساحة المستغلة للزراعة لا تزال ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية، وهذا ما يؤكد لنا إمكانية الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي لإحداث امن غذائي وكذا إمكانية التصدير للخارج، ليصبح القطاع الفلاحي من ضمن بدائل قطاع المحروقات.

1 -3 الموارد البشرية: بلغ متوسط اليد العاملة في القطاع الفلاحي سنة 2009 حوالي 3.15مليون عامل، حيث كان لا يتعدى 1.63 مليون عامل سنة 1980، إلا أن هذه الزيادة في حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي ليست بالكبيرة مقارنة مع النمو السكاني في هذه الفترة ورغم توفر الموارد البشرية في هذا القطاع إلا انه غير كافي خاصة في السنوات الأخيرة فلاحظنا عزوف كبير عن العمل في هذا القطاع، كما أن الفلاحين غالبا ما ينقصهم التأهيل العلمي وقلة اعتمادهم على المهندسين الفلاحين مما ينعكس سلبا عل إنتاجية هذا القطاع.

2. **القطاع الصناعي:** إن تحليل القطاع الصناعي في الجزائر يبين لنا بان الصناعة مرت بمرحلتين رئيسيتين وهما:[1]

2-1 مرحلة الصناعات المصنعة (1962-1985): تميزت هذه الفترة بهيمنة الدولة على كل القطاع الصناعي، حيث كانت الدولة تتبنى نموذج الاقتصاد الاشتراكي، الذي يعتمد في التسيير الكلي للاقتصاد الوطني من طرف الدولة من خلال التخصيص المركزي للموارد المالي، والذي يجعل من الدولة المنظمة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للبلاد.

ولقد تميز النمو الصناعي بين سنتي 1967-1977 بإطلاق مخططات تنموية عديدة لإنشاء قاعدة صناعية ضخمة وخصص لهذا أكثر من 300 مليار د.ج للاستثمار في الصناعات المصنعة فيكل من المخطط الثلاثي(1967-1969) والمخططين الرباعيين (1970-1973 و 1974-1977)، وكل هذا يبين إرادة الدولة في تطوير الصناعة وجعلها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر. وبالرغم من هذه المجهودات والأموال التي صرفت إلا أن النتائج المحققة كانت ضعيفة، حيث تميزت الصناعة في هذه المرحلة بارتباطها بالأسواق الخارجية في الحصول على المواد الأولية، وعدم قدرتها على تلبية الطلب

[1] وسام بوسالم، **إستراتيجية التنويع الاقتصادي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، 2020-2021، ص 90.

الداخلي من المواد الاستهلاكية، حيث تراجعت نسبة تغطية الإنتاج الصناعي للطلب الداخلي إلى أكثر من النصف خلال عشرة سنوات كانت(48%سنة 1967 وأصبحت 24% سنة1977)، وبالتالي كانت التجربة الجزائرية فيما يخص تنمية القطاع الصناعي وفق النموذج الاشتراكي. وارجع الخبراء الدوليين هذا الفشل بفشل النظام الاشتراكي في أصله، فهو نظام يعتمد على المخططات في تسيير الاقتصاد ولا يعتمد على فعالية وفاعلية المؤسسات.

2-2 مرحلة الخصخصة (1986- إلى وقتنا هذا): إن لانهيار أسعار البترول سنة 1986 اثر كبير على الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية في مختلف الميادين، حيث كشف انهيار أسعار المحروقات عن الهشاشة الكبيرة للاقتصاد الجزائري حيث لم في مختلف الميادين، حيث لم تستطع الصناعات المصنعة من خلق قطاع إنتاج قوي خارج قطاع المحروقات، وبقيت الدولة تعتمد على الريع البترولي كمورد رئيسي لتمويل الاقتصاد. إن النتائج الغير المرضية للسياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال في إطار النموذج الاقتصادي الاشتراكي أدى بالدولة الجزائرية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأجل الاقتراض منه بشروط إجراء تعديلات هيكلية وإصلاحات اقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق، وذلك بداية من سنة 1989.

من بين أهم شروط وملاءات صندوق النقد الدولي التوجه نحو خصخصة المؤسسات العمومية التي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على خلق قيمة مضافة حقيقية، ومن أهم المؤسسات التي تم خصخصتها المؤسسات الصناعية بسبب المكانة الضعيفة التي كانت تحتلها في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث مثلت 6.7% سنة 2003 لتنتقل إلى 5.5% سنة 2008 لتتحسن سنة 2016 وتصبح 7.5%، ولكن تبقى نسبة ضعيفة جدا لا تعكس إمكانات وقدرات الاقتصاد الوطني في هذا المجال سواء من حيث المواد الأولية المتوفرة أو الأموال اللازمة للاستثمار في هذا القطاع.

لقد اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2007 إطلاق سياسة النمو الصناعي، وذلك من خلال تجسيد الإستراتيجية الصناعية الجديدة و التي تعتمد على أربعة عوامل رئيسية:

- إعادة تأهيل المؤسسات.
- تطوير الإبداع لدعم التقدم الذي يغذي بدوره النمو الاقتصادي.
- تطوير الموارد البشرية والتأهيل عن طريق التكوين.
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. القطاع السياحي: يجب أن يتوفر القطاع السياحي على عدة مقومات لكي يكون ذا كفاءة ويحقق قيمة مضافة، ومعظم الدول التي تتمتع بقطاع سياحي رائد ومتطور تتوفر على هذه المقومات، والتي يمكن تقسيمها:[1]

3-1 المقومات الجغرافية والطبيعية: تتميز الجزائر بموقع جغرافي رائع، فهي البوابة الإفريقية المطلة على أوربا والبحر المتوسط، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب النيجر ومالي، والشرق كل من تونس وليبيا، ومن الغرب كل من المغرب وموريتانيا، وتعتبر اكبر بلد إفريقي بمساحة تقدر بـ 2381741 كلم²، وشريط ساحلي يفوق 1200كلم يتميز بشواطئ رائعة.

تنقسم الجزائر إلى ثلاثة أقاليم رئيسية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي:

-**إقليم الساحل** (الشمال): ويمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل، وتتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ والخلجان، ويتميز بمناخ متوسطي ودرجة حرارته 18 درجة من شهر أكتوبر إلى أفريل، أما في شهر جويلية و أوت فتصل الحرارة إلى 30 درجة، ويكون الجو حار ورطب.

[1] الهذبة مناجلية، **الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، جامعة زيان عشور بالجلفة، 2017، ص 03.

-**إقليم التل:** و يتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة والسهول الداخلية المرتفعة، وتوجد معظم الأراضي الصالحة للزراعة بهذا الإقليم. ويتميز بمناخ شبه قاري يتميز بموسم طويل بارد ورطب من شهر أكتوبر إلى ماي وتصل حرارته إلى 5 درجات أو اقل في بعض المناطق منه، أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة تصل إلى أكثر من 30 درجة.

-**إقليم الصحراء:** ويشكل اكبر مساحة من الأراضي الجزائرية، حيث يحتل حوالي 80% من الأراضي الجزائرية، وتقع في الشمال الشرقي منه منطقة تتجمع فيها أهم الواحات. ويتميز بمناخ صحراوي بموسم طويل من شهر ماي إلى شهر سبتمبر حيث تصل درجة حرارته أحيانا إلى 40 درجة، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، وهذا ما يمكن حركة نشاط السياح في فصل الشتاء.

كما تمتلك الجزائر عدة مقومات طبيعية كالحمامات المعدنية منها: حمام بوغرارة بتلمسان، حمام بوحجر بعين تيموشنت، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام ريغة بعين الدفلى، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين ببسكرة، حمام سيدي سليمان بتيسمسيلت، محطة العلاج بمياه البحر بسيدي فرج بالعاصمة.

كما تمتلك مجموعة من الحظائر الوطنية ومنها: الحظيرة الوطنية للقالة، حظيرة جرجرة، حظيرة غابات الأرز بثنية الحد، حظيرة الطاسيلي ....الخ.

3-2 المقومات التاريخية والثقافية: تتمثل أهم المناطق التاريخية التي يعبر عن تاريخ الجزائر، وتعتبر مقصدا سياحيا بامتياز فيما يلي: الآثار الرومانية بالقنطرة، الآثار الإسلامية مثل ضريح الصحابي عقبة بن نافع، الأضرحة العملاقة في تابلبالة يصل طول الضريح إلى 7و 8 أمتار، القصور القديمة في الجنوب الغربي كالقنادسة وتاغيت، شواهد وضريح تنهنان وكنيسة الأب فوكو، مواقع أثرية فيها نقوش حجرية في قالمة وحقول الحلزون في تبسة،

معالم أثرية ومدافع ونصب وشخصيات تدل على دولة نوميديا، الآثار الرومانية والبيزنطية في ولايات الشمال الشرقي، آثار إسلامية كالزوايا والمساجد القديمة.

كما تتميز الجزائر بعدة مقومات ثقافية مثل:التحف الوطني للمجاهد بالعاصمة، المتحف الوطني الباردو بالعاصمة، متحف هيبون بعنابة، المتحف الوطني بقسنطينة، المتحف الوطني للفنون الجميلة بالعاصمة.

3-3 المقومات المادية: إن الإمكانات المادية التي يحوزها القطاع السياحي ضعيفة للغاية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، خاصة عند مقارنتها مع تونس والمغرب، وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسياح منخفضة وهي تقل عن المتوسط العالمي المقدر بـ 12.5% وتقاس هذه النسبة للقدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات عادة بمؤشر نسبة السياح إلى عدد السكان، ونجد في الدول السياحية العريقة بان هذه النسبة تفوق 100%، أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السياح وعلى مدار العام أكثر من تعداد سكانها، ومع توفير كامل الخدمات لهم من إقامة، نقل، غذاء...الخ. فمثلا فرنسا وصلت إلى نسبة 126% واسبانيا 129% النمسا 244%. أما على مستوى الدول العربية فقد تجاوزت هذه النسبة 100% في ثلاث دول عام 2005 وهي: البحرين 538.4%، الإمارات العربية المتحدة 143%، قطر 114.7 %.

المطلب الثاني: نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى الإجراءات الاستعجالية المتخذة في الجزائر لتنويع الاقتصاد، مع اقتراح بعض الخطوات المهمة التي يجب القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي.[1]

[1] جحنين كريمة، مرجع سابق، ص 131.

أولا :الإجراءات الإستعجالية المتّخذة في الجزائر لتنويع الاقتصاد.

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي تمّ مراجعة هذه الوثيقة المرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016. وهي تستند على نهج متجدّد للسياسة المالية مع مسار 2016-2019، ومن ناحية أخرى على منظور تنويع الاقتصاد بحلول عام 2030 وفي قسم الميزانية، يسلّط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية عام 2019:

- ❖ تحسن في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن أن تغطي معظم نفقات التشغيل.
- ❖ انخفاض كبير في عجز الخزينة في نفس الوقت.
- ❖ تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

وفي قسم تنويع الاقتصاد وتحويله، يضع نموذج النمو الجديد أهدافا يمكن الوصول إليها خلال الفترة 2020-2030:

- ❖ مسار مستدام لنمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.
- ❖ ارتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث ينبغي مضاعفته بمقدار 2.3 مرات.
- ❖ مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (5.3% في عام2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول عام 2030).
- ❖ تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكانات تنويع الصادرات.
- ❖ تحوّل في الطاقة على وجه الخصوص لخفض معدّل النّمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلي من(6% سنويا في عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030).
- ❖ تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي.

ولتحقيق الأهداف السابقة تمّ تبني خيار رؤية طويلة الأجل، من أجل أن تصبح الجزائر قوّة ناشئة بعد التحوّل الهيكلي على مدى العقد المقبل لهذا، يتم الاحتفاظ بثلاث مراحل للنمو:

1. **مرحلة الإقلاع (2012-2019):** تسعى فيها إلى رفع حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة وهي مرحلة تطمح إلى تطوير إطار الاقتصاد الكلي والميزانية على المدى المتوسط للفترة (2018-2019) في بيئة صعبة، تتميز باستنزاف مواردنا المالية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير صارمة وتطوير خطة التدفق النقدي وخطة الالتزام لتنظيم وتيرة الإنفاق.
2. **مرحلة انتقالية (2020-2025):** تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر، ويسميها النموذج مرحلة تصحيح الخيارات في القطاع الاقتصادي، والذي يحقق الاستدراك الشامل، الذي يتأتى عبر عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي، وتنويع الصادرات، وكذا عبر تحقيق ما سماه الانتقال الطاقوي المفضي إلى التحرر من التبعية للمحروقات، من خلال تخفيض استهلاك الطاقة إلى النصف، وتطوير مصادر طاقوية بديلة، ويشدد النموذج على إعطاء الأولوية في الاستثمار لما سماها الإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعين العام والخاص، وينوه إلى ضرورة إصلاح المنظومة المالية، والمصرفية مع إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي.
3. **مرحلة الاستقرار أو الالتقاء (2026-2030):** يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية المتراكمة، وتتمكن عندها مختلف متغيراته الاقتصادية من تحقيق الاستقرار (التوازن) لصالح الاقتصاد الوطني، وتسميها الوثيقة الوزارية مرحلة التثبيت، وتوحيد الرؤى ليحقق فيها الاقتصاد الوطني استدراكا شاملا لجميع السياسات السابقة.

ولتجسيد هذا النموذج الجديد، ستقوم الحكومة بإتباع السبل التالية:

❖ **ديناميكية القطاعات المطلوبة:** على المستوى القطاعي يتوجّب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة بما يسمح باستخلاف قطاع المحروقات والبناء والأشغال العمومية، ممّا يتطلّب تسريع النمر. والهدف بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلّب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدّل معتبر، فيما مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5% – 7.4% لقطاع الخدمات، على أساس أنّ حصّة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية.

❖ **تعزيز نظام الاستثمار:** تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل التحوّل الهيكلي الذي يتوجّب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطوّر إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجّب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدّل الاستثمار الكلّي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى،وهو ما جعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، ممّا يتوجّب تدخّل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجّلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة، وهذا يتطلّب:

- تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو.
- سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

❖ **الاستدامة الخارجية:** تمثّل تحديا رئيسيا في المرحلة القادمة في ظلّ الإطار الاقتصادي الذي يتّسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجّل نموا ب 6.5% سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى

للتحوّل، على اعتبار أنّ الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معيّنة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجدّدة لتوفير فائض طاقة أحفرية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية، مع العلم أنّ وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لا يمكن تحملها بداية من العام 2020.

ثانيا: معالم مقترحة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي نجد:

1.**تغيير نموذج النمو:** حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل النموذج الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.

2.**إجراء الضبط المالي:** من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية.

3.**التوجه نحو قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الجزائري:** بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيا الإعلام والاتصال والسياحة المحلية.

4.**تحسين بيئة الأعمال:** حسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016 بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015 ، فيما يخص بيئة ممارسة

الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة، وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد.

المطلب الثالث :تحديات وفرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني.

إن استشراف مستقبل نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، يتطلّب منّا التعرض لأهم التحديات التي تواجهه، ووضع السيناريوهات الممكنة له.

أولا: تحديات نموذج تنويع الاقتصاد الوطني.

هناك أربعة تحديات تواجه نموذج تنويع الاقتصاد الوطني هي:[1]

1. **معدّل ودرجة التغيّر الهيكلي:** يهدف نموذج تنويع الاقتصاد الوطني إلى تحقيق معدّل نمو سنوي خارج المحروقات ب 6,5% ما بين 2020 و 2030 ، وارتفاع محسوس للإنتاج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف ب 2,3 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام لينتقل من 5,3% حاليا إلى10% وكذلك عصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات.

وبخصوص الاستثمار ينتظر من أجل تحقيق التغير الهيكلي، ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطوّر إنتاجية رأس المال المستثمر، في هذا الإطار تمّ وضع تصوّر لمستوى معين من النمو يخصّ الإنتاجية العامة، ويمكّن معدّل الاستثمار العام نفسه من خلق

[1] تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في آفاق 2030 ،موقع الاطلاع: WWW.asp.dz/ar/economie ، تاريخ الاطلاع 2023/03/09.

معدّلات نمو اقتصادي أعلى، وعلى هذا الأساس، يجب أن يستهدف تحسّن الإنتاجية العامة الاستثمار الخاص والعام على حدّ السواء.

للحكم على أنّه هناك تغيّر في هيكل الاقتصاد الوطني، لابد من تحقيق استقرار في الإنتاج الداخلي الخام، وذلك من خلال تقليل الاعتماد تدريجيا على قطاع المحروقات وتطوير كلّ من القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، وإصلاح القطاع المالي والمصرفي.

2. تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات: يمكن للبلاد انتهاج سياسة اقتصادية جديدة مبنية على نموذج النمو المتوازن، أي تحريك القطاعات الراكدة والتي يمكنها المساهمة في القيمة المضافة في الاقتصاد بنسبة تتراوح بين 10% في قطاع السياحة، 25% في قطاع الزراعة، و 15% في قطاع الصناعة.

إن تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات، لا يعني فقط تحريك كلّ من قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، وإنّما التوجه أيضا نحو إستراتيجية الاقتصاد الموجه نحو تصدير كلّ من المنتجات الزراعية، الصناعية والخدماتية من أجل بناء اقتصاد حقيقي ومتنوع.

3. الانتقال الطاقوي: تملك الجزائر طاقة غير قابلة للنضوب منها، طاقة الشمس، طاقة الرياح وطاقة المياه، ولكن المسعى الناجح لتثمين تلك الطاقة يشترط رؤية إستشرافية شاملة تجمع بين البعدين السياسي والاقتصادي معا. فتحت قيد التكنولوجيا، لا تتمتع الجزائر بالقدر الكافي من الإمكانيات، الإنتاج بمستوى الحجم والأمن الصناعي، وتحت القيد المالي ليس لها القدر الكافي من إمكانيات الاستثمار موازاة مع خطط الإنفاق العمومي الحالية. وتحت القيد الفنّي توصف الاستثمارات في الطاقات المتجددة بالاندماج الصناعي والجهوي الذي يحمل مدلول المشروعات المشتركة، وذلك بسبب تفاوت تكاليف الإنتاج، حجم السوق ومستوى الطلب من دولة إلى أخرى. مقترح معقد، ولكنّه ممكن

لسببين: جدوى الطاقة الشمسية المضمون لتوفير 50% من احتياجات أوروبا وشمال إفريقيا من الكهرباء، وكسب سوق جديدة في إفريقيا لا تكاد تضمن حاليا أكثر من30 % من احتياجاتها من الكهرباء. والسبب الثاني هو تنافس داخل الاتحاد الأوروبي لكسب ودّ الجزائر بين المحور الألماني، ويمثّله مشروع " ديزرتك"، والمحور الفرنسي يمثّله " المخطط الشمسي المتوسطي " وهو تنافس يعطي للجزائر فرصة ذهبية للتربع على سوق الطاقة في أوروبا في انتظار استكمال اقتصاد وطني متنوع يقلّل من تبعية الجزائر للأسواق الخارجية من زاوية إنتاج الثروة. فمن بين أهداف نموذج تنويع الاقتصاد الوطني الاستغلال الأمثل للموارد، فهذا الأخير يقتضي منّا الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

ثانيا: فرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني

هناك مجموعة من السيناريوهات الممكنة أمام نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، منها:[1]

- **السيناريو الأول: هل يمكن أن ينجح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني**

من أجل نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، لابد من تحقق الافتراضات الآتية:

❖ إعادة النظر في نموذج النمو للتحول من نموذج التوزيع إلى نموذج الثروة، أي من النمو المبني على تدخّل الدولة إلى النمو المبني على الشراكة الإستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، بالشكل الذي يخدم زيادة الصادرات من القيم ذات الجدوى الاقتصادية طويلة المدى والمستدامة.

❖ تنويع الاقتصاد بإدماج القطاعات الراكدة، حيث نملك 11 قطاعا اقتصاديا جاهزا للنمو السريع على خلفية تأخّرها في المساهمة في القيمة المضافة. ويكمن الرهان في المرحلة الأولى على: الفلاحة والفلاحة الصناعية، المناجم والبتروكيمياء، الصناعات الصغيرة والصغيرة جدا، ومنها الصيدلة والميكانيك، الطاقات المتجددة من الشمس

[1] عمار لوصيف، لزهر العابد، **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات – رؤية إستشرافية –** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، المجلد 30، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، ديسمبر 2019، ص ص16-18.

والرياح، خدمات الاتصال والمعلومات. وفي مرحلة ثانية صناعة المعرفة، الابتكار، الصناعات التصديرية.

❖ بناء جسور بين البحث العلمي والإنتاج.

❖ إعادة النظر في كيفية تقديم ميزانيات القطاعات المختلفة، حيث يجب منح الأولوية للقطاعات المنتجة للثروة.

❖ إعادة النظر في طريقة وضع السياسات، حيث يجب اعتماد مفهوم اليقظة الإستشرافية المبنية على المعلومات الإحصائية السليمة.

❖ إن تنويع الاقتصاد يتطلّب وجود بنك مركزي مستقل يعمل على الحدّ من التضخم ولا يقتصر دوره على خلق المال وضخّه في الاقتصاد، بل يجب على الدولة أن تمول نفسها من الأسواق المالية والمستثمرين الأجانب والمحليين.

❖ إنّ لجوء الدولة إلى التمويل الداخلي غير التقليدي من أجل تمويل الاستثمارات التي لها عائد على الاقتصاد على المديين القصير والمتوسط، وليس لنفقات التسيير (الأجور والاستهلاك وغيرها)، ويجب أن يرافق هذا النموذج تنويع الاقتصاد الوطني. ويشترط من ناحية النجاعة الاقتصادية، القيام باستدراك اقتصادي يعيد للاقتصاد نجاعته (المقابل الاقتصادي الحقيقي)، أي ضخ موارد اقتصادية حقيقية وفعلية في العجلة الاقتصادية.

- **السيناريو الثاني: سرعة واتجاه انتقال الاقتصاد الوطني نحو نموذج تنويع الاقتصاد الوطني.**

يرى الاقتصادي الأمريكي أحد كبار المستشرفين " ألفين توفلر"، أنّه مع بداية القرن الحادي والعشرين ستصف الاقتصاديات حسب سرعتها وليس حسب درجة نموذجها، إذ لن يكون بعد ذلك التاريخ، أيّ مجال للحديث عن نموذج اقتصادي بل عن اقتصاديات سريعة وأخرى متوسطة السرعة وثالثة بطيئة أو متوقفة عن الحركة. وهذه الأخيرة التي يريد أن ينتقل إليها الاقتصاد الوطني، حينها قد ندرك متى نصل إلى أهدافنا. وما إذا كان

الإطار السياسي القادم قادر على تحقيق هذه السرعة المطلوبة، أم أنّه يسير في اتجاه يكون مخالفا تماما لاتجاه نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، أو غير قادر على فهمه أو يعتقد أنّ لا علاقة له.

- **السيناريو الثالث: تأثير الاحتجاجات الداخلية على نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني.**

إن زيادة وتيرة الاحتجاجات الداخلية بصفة متكررة على تغيير النظام واعتراضا على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، سوف يزيد من احتمالية حدوث أزمة اقتصادية مع آثار اجتماعية وسياسية، وبالتالي يؤثّر سلبا على نموذج تنويع الاقتصاد الوطني. ولتجنّب هذا السيناريو، يجب على الدولة بكلّ مؤسساتها مواصلة تطبيق هذا النموذج على أسس سليمة وضرورة وضع رؤية استشرافية شاملة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني في ظلّ الإمكانات المتاحة.

إن معظم السيناريوهات المقترحة كافية ومناسبة لنجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني وتؤكّد في الأخير على سنّ وتطبيق قوانين محاربة الفساد، و إعادة النظر في الطاقم الحكومي لكي يكون قادرا على فهم وتحقيق الأهداف المرغوب منها في هذا النموذج.

خلاصة الفصل:

يعدّ التنويع الاقتصادي عملية توسيع نطاق العمليات الاقتصادية سواء في إنتاج أو توزيع السلع والخدمات، أو توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة وبناء اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة، فلقد شهدت العديد من الدول المصدّرة للنفط عبر تاريخنا محاولات سياسية وجهود لدمج عائدات البترول الضخمة، وجعلها أداة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وذلك في إطار سعيها لتحقيق التنمية.

إلا أنّ سعيها لتحقيق ذلك كان ولا يزال يواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي تعرقل الجهود الرامية للنجاح فيه، وبالرغم من ذلك يظلّ التنويع التحدّي الأكبر في البلدان النفطية، بما يحتّم عليها مواصلة بذل الجهود الكفيلة للخروج من لعنة الموارد وآثارها السلبية.

الفصل الثاني:

واقع القطاع الفلاحي

ومساهمته في تنويع الاقتصاد الوطني

مقدمة الفصل

يعتبر قطاع الفلاحة العصب الحساس لاقتصاديات الدول خاصة الدول النامية ومن بينها الجزائر لما له من اهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية بفضل ما يتوفر عليه القطاع من موارد طبيعية ومقومات بشرية باتباع استراتيجيات معينة اهلته الى تحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام وزيادة نصيب الفرد منه، وفي رفع معدلات النمو في القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة ويعد قطاع فلاحة من القطاعات الاستراتيجية والحساسة التي تساهم بشكل فعال و كبير في عملية التنمية فهو المصدر الوحيد و الرئيسي للغذاء، فكان بمثابة القلب النابض لاقتصاديات البلدان المتقدمة كما يساهم كذلك في بناء الاقتصاد الزراعي للدول الريعية.

ولقد اولت الحكومة الجزائرية اهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث عرف القطاع الفلاحي تطورا تنظيميا سواء من حيث القوانين او الهياكل او البرامج وتم ذلك وفق مقتضيات التغير الاجتماعي وتحولات الاقتصادية.

وسنتطرف من خلال هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: مقومات و مكانة القطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الثاني: تطور السياسات الفلاحية في الجزائر

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الوطني

المبحث الرابع: مجالات الإصلاح الفلاحي معوقاته وسبل النهوض به

المبحث الأول: مقومات ومكانة القطاع الفلاحي في الجزائر

يبرز قطاع الفلاحة في الجزائر كأحد أهم القطاعات بالنظر للإمكانيات الطبيعية التي تملكها، وهذا راجع للطبيعة الجغرافية والمناخية للبلاد، مما يجعل للقطاع اهمية ودورا فعال في تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته. والجزائر كغيرها من الدول ركزت ابحاثها القانونية والاقتصادية والاجتماعية من أجل الوصول إلى وضع سياسة تنموية تتناسب مع الواقع الجزائري وتؤدي إلى تحسينه.

المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

تمتلك الجزائر عدة امكانيات متاحة من حيث الموقع إضافة لحيازتها على عدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية استطاعت من خلالها احتلال موقعا مميزا من حيث إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء، وفيما يلي سنطرق لأهم هذه الموارد:

أولا: الاراضي الزراعية

تعتبر الاراضي الزراعية اهم عامل يؤثر على امكانيات التنمية الزراعية في اي بلد، وتشكل القاعدة الاساسية للانتاج الزراعي، فتوفرها في اي دولة يعتبر ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة.[1]

كما لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسيعه وتتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية، مقدرة ب 42.4 مليون هكتار أي % 18 من المساحة الإجمالية للبلد والتي تقدر بـ

[1] فريد عبة، **أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018، ص91.

238174100 كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة بـ 8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية.[1]

والجدول الموالي يبين تطور مساحة الاراضي الفلاحية في الجزائر:

الجدول رقم (01): تطور المساحة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

هكتار

السنوات	الاراضي الزراعية المستعملة	الاراضي القابلة للزراعة	الاراضي الدائمة	المساحة الزراعية الكلية
2000	8227440	7662420	565020	40888100
2005	8389640	7511080	878560	42380630
2008	8424760	7489273	935487	42435990
2011	8445490	7501395	944095	42443860
2014	8465040	7469481	995559	42888555
2017	8536468	7470807	1065661	43771755

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن مساحة الاراضي الزراعية لا تتصف بالثبات بل تطورت اجمالي الأراضي المستعملة في الزراعة في سنة 2017 إلى 8536468 مليون هكتار وهو ما يمثل نسبة 19.5% من المساحة الزراعية الكلية، مقارنة بسنة 2000 و التي قدرت بـ

[1] مسعودي سارة، مصطفاوي محمد الامين، **المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها**، ورقة بحثية مقدمة **للملتقى العلمي الوطني حول "قطاع الفلاحة في الجزائر – الواقع والافاق"**،جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 11 مارس 2021، ص66.

8227440 مليون هكتار، كما قدرت المساحة الزراعية الكلية بالجزائر بما يقارب 43771755مليون هكتار أي بنسبة 18.37% من المساحة الكلية، وهي تشمل المساحة الزراعية المستعملة بالإضافة إلى المراعي، المجاري وأراضي الإستغلالات الفلاحية غير المنتجة.

وفيما يخص الأراضي الدائمة فهي تضم مساحات الأشجار المثمرة، الكروم والمروج الطبيعية، حيث تقدر مساحتها بحوالي 2.43% من المساحة الزراعية الكلية.

كما نلاحظ أن المساحات الزراعية الكلية المستعملة والدائمة في ارتفاع، حيث يعود هذا الارتفاع إلى مختلف البرامج التي عرفها القطاع الفلاحي، والتي شجعت تعزيز واستصلاح مساحات الأراضي الزراعية وتثمين الموارد الطبيعية.

وتتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا الى أربعة مناطق تتمثل فيما يلي:[1]

- **المنطقة الساحلية:** وتضم 14 ولاية سياحية ابتداء من ولاية الطارف شرقا الى ولاية تلمسان غربا تسقط بها كميات معتبرة من الأمطار بنسبة 92% بين 400 ملم الى 900 ملم. تتميز سهولها المنخفضة بخصوبة أرضيها وتوفر المياة بها، أشهرها سهل متيجة ووهران وعنابة، كما يوجد بهذه السهول الكثير من الوديان والسدود؛ وتشتهر هذه السهول بزراعة مختلف أنواع الخضر والفواكه وغيرها من الزراعات التي تعتمد على الري.
- **المنطقة السهبية:** وتضم 12 ولاية وهي: أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، سعيدة، النعامة، والأغواط، وتبسة، وتتميز هذه المنطقة بالمناخ القاري أمطارها قليلة، حيث متوسط أمطارها في السنة يتراوح بين 200 ملم و400 ملم، وهي كمية غير كافية للزراعة ولكنها كافية لقيام بعض الأعشاب المختلفة والمتنوعة لضمان حياة الرعي حيث تكثر فيه قطعان الأغنام والإبل.

[1] زهير عماري، **إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013، ص 142- 143.

- **المنطقة الداخلية:** وتضم 14 ولاية داخلية وهي: البليدة، قالمة، البويرة، المدية، قسنطينة، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، ميلة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس، سطيف، تتميز سهولها بخصوبة أراضيها ومن أشهر هذه السهول سهل سيدي بلعباس، معسكر، قسنطينة، تيارت، والمدية...، حيث تشتهر هذه السهول بزراعة الحبوب والكروم وبعض أنواع الأشجار المثمرة وخاصة القمح الذي تعد هذه السهول المنبع الأساسي له، لذا نجد أن هذا الإقليم في الجزائر يعتبر الإقليم الحيوي والمهم في القطاع الفلاحي بصفة خاصة حيث تتركز فيه الثروة الزراعية والصناعية كما تتركز به الكثافة السكانية.
- **المنطقة الصحراوية:** وتضم 8 ولايات وهي: ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تندوف واليزي، يسود هذه المنطقة مناخ صحراوي لا تزيد الأمطار فيه عن 200 ملم أو أقل بكثير في بعض الأحيان، كما تمتاز هذه المنطقة بتربة رملية فقيرة لا تصلح للزراعة، ونظرا لقسوة المناخ والطبيعة فان الزراعة في هذه المنطقة لا تظهر إلا في مناطق محدودة جدا في بعض الواحات، حيث يجتمع السكان فيها ومن أهم مزروعات هذه الواحات زراعة النخيل وقليل من الخضر والفواكه.

وهناك محاولات زراعية لادراج بعض الزراعات في الصحراء مثل: القمح، الأشجار المثمرة، تربية الأبقار، البيوت البلاستيكية، وزراعة المقاولات، وقد أعطت نتائج مدهشة ولكنها في بعض الأحيان خاضعة لسوء الاختيار لبعض الأصناف، التي لا تكون ملائمة مع شروط المناخ الصحراوي.

ثانيا: الموارد المائية

تمثل المياه اهم عنصر للحياة كما انها تعتبر من العناصر الاساسية التي تتحكم في الانتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، وان تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المعبئة

له، التي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية، كما ان الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، والتي هي ضئيلة جدا في الجزائر مقارنة مع حجم الاراضي الصالحة للزراعة.

1. الموارد المائية التقليدية

- **مياه الأمطار**: يغطي الاقليم الجزائري مساحة قدرها 2.321.741 كلم²،غير أن نسبة 90%منها عبارة عن صحراء يكاد ينعدم فيها تساقط الامطار، ويقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الامطار في الجزائر ب 12.4 مليار م³، الا ان هذه التساقطات المطرية تمس اساسا شمال البلاد وترتكز بمقدار 90% في المنطقة التلية وحدها ولا تستقبل الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا سوى 10% من مياه الأمطار، في حين تعود الى المناطق الصحراوية سوى كميات ضئيلة جدا.[1]
- **المياه السطحية:** تشتمل المياة السطحية على اجمالي الثروة المائية المتواجدة فوق سطح الأرض منها ما هي محجوزة في سدود أو محاجز مائية ومنها التي تجري في الابار.

أ-**السدود:** تزخر الجزائر بـ 112 سد منها 50 سد تفوق قدرته 10 ملايين متر مكعب بطاقة تخزين اجمالية تقدر بـ 5 ملايير متر مكعب ومن خلال البرنامج الاستعجالي على مستوى السدود تم تخطيط مشاريع تسمح بتعبئة اجمالية تقدر بـ11 مليار متر مكعب وحجم اجمالي منتظم يقدر بـ 6 مليار متر مكعب وهي كالاتي:[2]

- 50 سد مستغل (بطاقة تقدر 70,5 مليار متر مكعب)

[1] الطيب قصاص، **إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر الواقع والتصور المستقبلي**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ، جامعة سطيف 1، 2015- 2016، ص 130.

[2] مغربي خيرة، **اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر – دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، سبتمبر 2016، ص 108.

- 12 سد الجاري بنائها (بطاقة تقدر بـ 70,1 مليار متر مكعب)
- 08 سدود وشبكة الانطلاق (بطاقة تقدر بـ 700 متر مكعب)
- 30 دراسة معمقة 9 منها جاهزة (بطاقة تقدر بـ 40,2 مليار متر مكعب)
- 27 دراسة أولية يمكن تحقيقها (بطاقة تقدر بـ 150 مليون متر مكعب)

ب-الوديان والأنهار: والتي يقدر عددها بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط؛ وتتميز بأن منسوبها غير منتظم؛ وتقدر طاقتها بحوالي 12,4 مليار م³ وأهمها: وادي الشلف؛ والوادي الكبير بقدرة مائية سعتها أكثر من ملياري م³، بالإضافة الى وادي السيبوس والصومام ويسر، التي تنتج سنويا حوالي 500 مليار م³، أما وادي الداموس والصفصاف والعرب والخميس وكراميس وبودوار، فهي تنتج مابين 30 و100 مليون م^3 سنويا، وأخيرا وادي تافنة والحراش ومازافران التي تنتج ما بين 100 و500 مليون م^3 سنويا.[1]

ج-المحاجر المائية: هي أحواض مائية وتسمى البحيرات الجبلية؛ وقدرة التخزين فيها لا تفوق 01 مليون م^3 وهي تستغل أساسا في السقي وتربية المواشي، ويبلغ عددها 834 حاجزا مائيا بطاقة استيعاب تبلغ 213 مليون م^3، يستغل منها 75% في القطاع الزراعي، و5% في تربية المواشي، و20 % تبقى غير مستغلة. وتقع في ولايات الشمال التي تكثر فيها الامطار وهي البويرة – تيزي وزو- بومرداس- قسنطينة.[2]

[1] مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016 -2017، ص 218.

[2] فريد عبة، مرجع سابق،ص97.

- **المياه الجوفية:** تقدر كمية الموارد المائي الجوفية في الجزائر المتاحة لحوالي 7 مليار م^3 ، منها 2,8 متجددة و4,2 غير متجددة مقسمة بين شمال البلاد وجنوبه، ففي شمال البلاد تقدر المصادر المائية الجوفية بحوالي 2 مليار م^3 مستغلة بنسبة 90% بواسطة 12000 بئر عميق و 100000 بئر عادي، أما بالنسبة لجنوب البلاد فان المياه الجوفية تقدد بحوالي 5 مليار م^3، منها المياه الجوفية المتجددة في الجنوب والمقدرة بحوالي 800 مليون م^3، وغير المتجددة المقدرة بحوالي 4.2 مليار م^3 ، وتوزع كمية الموارد المائية الجوفية في الجزائر حسب النسب التالية: 70% للري و19.5% للاستخدامات المنزلية (بمقدار 500 م^3 لكل فرد في السنة في المناطق الشمالية و90 م^3 في المناطق الجنوبية)، و10.5% مخصصة للنشاط الصناعي.[1]

2. الموارد المائية غير التقليدية: لجأت الجزائر بسبب نقص في الموارد المائية التقليدية الى موارد مائية غير تقليدية لسد العجز في تلبية حاجات المواطنين خاصة في المدن الكبرى (الجزائر العاصمة؛ عنابة ووهران) من خلال عدة طرق بذكر منها:

- **تحلية مياه البحر:** بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتحسين وفرة المياه منذ الاستقلال، حيث كانت التجربة الأولى لها مع تحلية المياه الجوفية المالحة سنة 1964 بأرزيو لأغراض تتعلق بصناعة النفط والصلب بطاقة 2920 م^3 / السنة، وفي عام 1980 افتتحت محطة صنفت آنذاك من أهم محطات العالم للتحلية بتقنية التناضح العكسي بسعة 21 مليون م^3/ السنة، ومن ثم ارتفع سنة 2013 لـ 515 مليون م^3/ السنة، ويقدر عدد محطات التحلية المعتمدة عليه في الجزائر بـ 13 محطة كبرى تقدر طاقتها النظرية

[1] اسماعيل بقنور، ريم غريب، **استراتيجية ادارة الموارد المائية في الجزائر،نحو تحقيق التنمية المستدامة**، المجلة الجزائرية للامن الانساني المجلد 06،العدد 01، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، جانفي 2021،ص1167.

الاجمالية بـ 825 مليون م^3/ السنة، و12 محطة صغيرة بقدرة نظرية تصل الى 20 مليون م^3 / السنة.[1]

- **معالجة المياه المستعملة:**

تبقى إمكانيات الجزائر من هذا المورد ضعيفة جدا بحيث يتم صرف المياه في البحر بالنسبة للتجمعات السكانية الساحلية وفي الأودية والسبخات بالنسبة لباقي التجمعات وقد بلغ الحجم الإجمالي للمياه المستعلمة (المصروفة في الوسط الطبيعي) حوالي 700 مليون م^3 سنويا، 75مليون م^3 منها فقط يتم تصفيتها ومعالجتها سنويا أي ما يعادل تقريبا نسبة 10% وهي نسبة قليلة جدا، وبلغت الاحصائيات والأرقام في مجال معالجة المياه المستعملة في الجزائر ما يلي:[2]

- عدد محطات التصفية المستغلة هي 21 محطة.
- عدد المحطات التي هي في طور الإنجاز هي 23 محطة.
- عدد المحطات التي هي طور إعادة التأهيل 19 محطة.
- عدد المحطات المنجزة 10 محطات.

وحسب الديوان الوطني للتطهير فانه سنة 2016 بلغ عدد مراكز التجميع في الجزائر 269 مركزا، من 1117 بلدية بحجم يقدر بـ 1130 مليون م^3، وقد تم معالجة 207 مليون م^3، بنسبة تشغيل تقدر بـ 40% من طاقتها الاجمالية.

ثالثا: الموارد البشرية

إلى جانب الموارد الطبيعية هناك الموارد البشرية التي تزخر بها الجزائر، حيث نرى نقصها بالقطاع الزراعي اذ تعتمد الزراعة بشكل كبير على اليد العاملة نتيجة نقص استخدام

[1] فريد عبة، مرجع سابق، ص99.

[2] مغربي خيرة، مرجع سابق، ص 112.

المكنة، ويعتبر العنصر البشري محرك أساسي للتنمية وعنصر مهم في أي نشاط اقتصادي، وبالأخص في القطاع الزراعي فمن خلاله يتم استغلال الموارد والامكانيات المتاحة، خاصة اذا كان العنصر البشري يتمتع بمؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط تحقيق الزيادة في الإنتاج الزراعي.

وباستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة الزراعية بلغ 2,325 مليون عامل خلال الفترة 1980 – 2009 وتراوحت اليد العاملة بين 1,633 مليون عامل و3.152 مليون عامل خلال عامي 1980 و2009 على التوالي، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة الى أخرى وقدرت الزيادة بـ 1.519 مليون عامل أي بنسبة 93% [1].

إلا أن انخفاض نسبة العمالة الفلاحية مقارنة بنسبة العمالة الإجمالية في مختلف القطاعات الأخرى راجع إلى تخلي الشباب الجزائري عن رغبته في العمل في القطاع الفلاحي وتوجهه إلى قطاع الصناعة التجارة، الخدمات وغيرها من القطاعات الأخرى، كذلك الهجرة من الريف إلى المدن بسبب ظروف الحياة الريفية الصعبة، وهذا ما ينتج عنه خسائر كبيرة بالأغذية والمحاصيل لعدم توفر اليد العاملة للحصاد والجني وكذا زراعة المساحات الصالحة للزراعة.

رابعا: الموارد الرأسمالية:

يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، التكنولوجيا في مجال الزراعة والتجهيزات الفلاحية، وحجم الانفاق في مجال الزراعة والتجهيزات الفلاحية، وحجم الانفاق في مجال استصلاح الأراضي والهياكل

[1] فريد عبة، مرجع سابق، ص 100.

المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ ان استهلاك رأسمال الزراعي بلغ 15,89 مليار دولار خلال الفترة 2014 والي كانت قيمته حوالي 4,80 مليار دولار خلال سنة 2000، أي شهد ارتفاعا منتما من سنة الى أخرى وهذا راجع الى سياسة الحكومة في التوجه الى الاعتماد على القطاع الفلاحي.[1]

وتمتلك الجزائر غلاف ماليا معتبرا يساعدها على تحقيق معدلات مرغوب فيها من النمو في القطاع الزراعي، حيث بلغ الاحتياطي النقدي 200 مليار دولار لسنة 2013 مسجلا ارتفاعا كبيرا عن سنة 2001 الذي بلغ فيها 46 مليار دولار، ويعود السبب الى ارتفاع أسعار البترول.[2]

[1] سفيان الشارف بن عطية؛ عبد اللطيف عثمان، **دور التنمية الزراعية في تحقيق تنوع الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2016**، في الملتقى الوطني حول: **دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني**، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص8.

[2] عمر حذيفة، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر**، في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفبر 2011، ص14.

المطلب الثاني: اهمية القطاع الفلاحي في الجزائر

تنجلي اهمية القطاع الفلاحي في الجزائر، من خلال الدور الذي تلعبه الفلاحة في الوسط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهذا من خلال ما توفره من انتاج وخدمات مختلفة، سواء للافراد او القطاعات الاخرى:[1]

1. اهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي

يحظى القطاع الفلاحي باهمية اقتصادية، سواء في الدول ذات الاقتصاديات الفلاحية او في الدول ذات الاقتصاديات الصناعية، حيث تستمد هذه الاهمية من كونها المسئولة عن تلبية الحاجات البيولوجية للمجتمع والمساهمة في النمو الاقتصادي، ومن بين ما تقدمه الفلاحة نجد:

- **توفير الاحتياجات الغذائية اللازمة لافراد المجتمع:** يعتبر الغذاء مطلب بيولوجي لاي انسان، حتى يتسنى له ممارسة حياته اليومية، وتعتبر الفلاحة المصدر الوحيد الذي يلبي هذا الاحتياج، فالفلاحة تعمل على توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها افراد المجتمع، كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية كاللحوم بانواعها والالبان ومشتقاتها.
- **المساهمة في الناتج الوطني :** تختلف مساهمة الفلاحة في الناتج الوطني لاي دولة، بحسب امكانياتها ومواردها الفلاحية، فهناك بلدان اقتصادها قائم على الفلاحة وتضم معظم بلدان افريقيا، حيث تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني اكثر من 32%حتى تصل الى 64 % مثل غينيا الاستوائية وليبيريا، وهناك بلدان اقتصادها

[1] لخميسي لواعر، **دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي ام البواقي وخنشلة خلال الفترة 2016-2000**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018- 2019، ص ص11 - 14.

سائر الى طريق التحول (اقتصاد السوق) وتضم معظم بلدان جنوب شرق اسيا والشرق الاوسط وشمال افريقيا تتراوح نسبة المساهمة ما بين 7% 25% في حين تبقى مساهمة البلدان القائم اقتصادها على الصناعة وهي تضم بلدان اسيا الوسطى ومعظم بلدان امريكا اللاتينية والكثير من بلدان منطقة اوروبا على اقل من 7% ، وبالرغم من قلة مساهمة الفلاحة في الناتج الوطني للدول الصناعية، الا انها من اكبر المصدرين للمنتجات الغذائية.

- **توفير المواد الاولية للقطاع الصناعي:** يعمل القطاع الفلاحي على توفير مختلف المدخلات للقطاع الصناعي، وخاصة في الدول النامية التي تفتقر لرؤوس الاموال والتكنولوجيا وغيرها من التطورات التي تعرف بها الدول المتقدمة، وحتى يتمكن القطاع الصناعي في الدول النامية من مواجهة هذه المنافسة، لابد له من استغلال هذه الميزة المتاحة من قبل القطاع الفلاحي لتوفره على المواد الاولية وايدي عاملة بأقل تكلفة. ويعد قطاع الصناعات التحويلية أكثر احتياجا للمواد الفلاحية، بالاضافة الى كونه اهم ركائز التصنيع في الدول النامية.
- **توفير الموارد المالية:** يساهم القطاع الفلاحي بقدر كبير في تشكيل دخول العديد من العاملين في الانتاج الفلاحي، سواء بشكل مباشر كالعاملين في الحقل اوفي التسويق وغيرهم او بشكل غير مباشر كمنتجي الادوية الفلاحية او الاسمدة او الادوات المستخدمة في الانتاج، ومن خلال تراكم هذا الدخل يصبح ادخارا يتم من خلاله تمويل التنمية الفلاحية.
- **تحسين وضع ميزان المدفوعات:** وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة الى بعض المواد كالفواكه والخضر والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الانتاجية بالنسبة الى المواد الاساسية الاخرى، بالتركيز على سبل الاستفادة بالامكانيات الهائلة لهذا

القطاع، ويمكن ايضا من خلال هذه الالية العمل على تغطية الواردات الاخرى سواء فلاحية او صناعية او خدماتي، بالفائض الذي ينتج عن وضعية ميزان المدفوعات.

- **المساهمة في جلب العملة الصعبة:** تمثل الصادرات بصفة عامة المصدر الاساسي لجلب العملة الصعبة التي تسمح بتمويل مشاريع التنمية المحلية وتغطية مبالغ الاستيراد، وعلى هذا تعمل اي دولة لها فائض في المنتجات الفلاحية على تصديرها، بهدف تحقيق مصلحتين الاولى هي جلب النقد الاجنبي لتامين تادية الالتزامات الخارجية، واما المصلحة الثانية فهي تكمن في حماية دخول الفلاحين من اجل استمرارية الانتاج، بالمحافظة على استقرار الاسعار وبمنع حدوث اغراق السوق بالسلع، كما يمكن للفلاحة جلب الراسمال الاجنبي، وهذا عن طريق جلب الاستثمار الاجبني، من خلال سياسات الاغراء وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب والمطلوب.
- **استيعاب القوة العاملة:** هنا يكون من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة الى الريف، وتاكيد خطا فكرة ارثر لويس، حيث تزامن مع سياسات افقار القطاع الفلاحي تزايد معدلات الهجرة من الريف الى المدينة، وانخفاض نسبة استيعاب القطاع الفلاحي للقوة العاملة. وتعمل دول جاهدة الى تكريس الوجود البشري في الريف لانه يتعلق بقضية امنها الغذائي، فهي تسعى الى تجسيد هذه الصورة من خلال سياسات الدعم المختلفة للقطاع الفلاحي، وهذا ما جعل هذا الاخير أكثر استيعابا لليد العاملة، بالرغم من احلال الالة، وبخاصة بالدول النامية.

2. الاهمية الاجتماعية للقطاع الفلاحي

يعتبر النشاط الفلاحي أحد اهم ضروريات الفرد، كونه المصدر الاول في توفير الغذاء اليومي له، ولم تتوقف هذه العلاقة عند هذا الحد فقط بل تعدتها الى جوانب اخرى، ومن بينها:

- **تنمية الشعور الوطني:** للفلاحة دورا بارزا في استقرار الانسان واتخاذه للموطن وترك حالة التنقل الدائم الى حيث توفر الموارد الغذائية والمائية، وبعد الفلاحة ظهرت المماليك والحضارات المستقرة، ومن هنا نشا الارتباط الوثيق بين الارض والانسان بحيث باتت الارض مقدسة، ويتجلى ايضا هذا الشعور من خلال مختلف الشعوب المضطهدة التي ضحت بانفسا من اجل الارض وبالتالي نمو الشعور بالوحدة الوطنية.
- **تخفيض عدد الفقراء:** للنمو الفلاحي طاقات خاصة في تقليض الفقر في مختلف انواع البلدان، ويتبين من التقديرات المشتركة بين محتلف البلدان ان نمو الناتج الاجمالي المحلي الناشئ عن القطاعات غير الفلاحية، فمثلا في الصين تفيد التقديرات الى ان النمو الناشئ عن القطاع الفلاحي في تقليص الفقر تعادل 3.5 مرة فعالية النمو في القطاعات الاخرى وبالنسبة لمنطقة امريكا اللاتينية 2,7 مرة؛ بما ان القطاع الفلاحي هو الاكثر استيعابا لليد العاملة، فانه كلما هناك زيادة كلما هناك زيادة في نسبة النمو الفلاحي رافقتها نسبة في تقليص الفقر.
- **خلق روح التعاون فيما بين افراد المجتمع الريفي:** تعد الثقة أحد اهم المعالم التي تطغوا على تراث المجتمعات الريفية، ولعل أبرز مظاهرها هو نظام " التويزة " الذي يقوم على المشاركة الجماعية في تادية الاعمال الزراعية فيما بين افراد الريف دون مقابل مادي، كما يعمل هذا النظام على تجسيد نوع من انواع التضامن فيما بين الافراد داخل المزرعة او خارجها، وهذا من خلال شبكة العلاقات التي تنشا في ظل كل عملية انتاج.
- **المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر:** تستاثرالمدن والمراكز الحضرية بالنصيب الاوفر من المشاريع التنموية في مختلف البلدان وخاصة في الدول المتخلفة والنامية، وقد نتج عن ذلك تباين واضح بين مستويات التنمية في المدن والارياف.

وممالا شك فيه هو عند توجيه نصيب وافر من التنمية للمناطق الريفية بدواعي تحقيق الامن الغذائي القومي، سوف يسهم ذلك في تعزيز التوازن التنوي بين كل الحضر والريف، وعليه فان سبب خلق هذا التوازن يرجع بالدرجة الاولى للفلاحة.

3. الاهمية البيئية للقطاع الفلاحي

ان التغيرات البيئية الحاصلة اليوم من تلوث للمياه وتغير المناخ والتصحر وغيرها من الافات التي تهدد المحيط، تشكل أبرز القضايا الهامة على خطة البيئية العالمية، والتي تسعى جاهدة الى خلق بيئة نظيفة خالية من تلوث.

كما ان الاستخدام المستمر للاراضي الفلاحية يمكن ان يكون ذو نافع او ضار للبيئة، ولكن مقاربة تعدد وظائف الفلاحة يمكن ان يساعد في امكانية تحسين الروابط بيم الفلاحة والخصائص البيولوجية والفيزيائية للبيئة الطبيعية، فالفلاحة تعمل على تجديد الاكسجين وجلب الامطار والوقوف في وجه التصحر وغيرها من المنافع المتاتية من دور الغطاء النباتي، اما الاثر السلبي للفلاحة فهو ناجم عن الافراط في استعمال المواد الكيماوية وهذا عبر عملية التكثيف الفلاحي، وبالتالي فهو من صنع الانسان وليس من طبيعة النشاط الفلاحي.

المطلب الثالث: مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية

لقد اهتمت الجزائر بالقطاع الزراعي في برامجها التنموية، الا أن هذا الاهتمام بقي محدودا، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تتبع مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات والبرامج التنموية والاستثمارات خلال الفترة من 2001 الى غاية 2019، من خلال تتبع الأهمية النسبية المحدودة من اجمالي المبالغ المرصودة للتنمية، وهو ما سنتطرق اليه.

تضمنت برامج الانعاش الاقتصادي مخصصات مالية للقطاع الفلاحي كما يلي :[1]

أ – **القطاع الفلاحي ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004:** خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج، ثم أصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار، وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو واستحداث مناصب الشغل، والغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي يقدر بـ 4.65 مليار دج، أي ما نسبته 45.12%من إجمالي الاستثمارات العمومية، جسدت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، و قسم إلى قسمين: برنامج خاص بدعم القطاع الفلاحي وبرنامج خاص بدعم الصيد البحري، واستفاد كذلك القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من 89.55 مليار دج، وزعت على ثلاثة صناديق تصهر على تمويل المشاريع ضمن هذا المخطط.

ب – **القطاع الفلاحي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009:** البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، وجاء هذا البرنامج بغلاف مالي قدر بـ 4202 مليار دج، تم تخصيص 312 مليار دج للقطاع الفلاحي في إطار الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، كما تم مسح 41 مليار دج من ديون الفلاحين سنة 2009.

ج – **القطاع الفلاحي ضمن برنامج التنمية الخماسي 2010–2014:** خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دج، وهو ما أثار حفيظة المتتبعين من حيث قوامه وعبئه المالي وجدواه، أما القطاع الفلاحي فقد استفاد من مبلغ 1000 مليار دج تجسيدا لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي وهو ما يمثل نسبة 71.4% من إجمالي الاستثمارات العمومية.

[1] زكريا جرفي، **أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر–دراسة قياسية2018/2000–**،مجلة مجاميع المعرفة،المجلد05، العدد02، المركز الجامعي بتندوف، أفريل 2019، ص ص127–128.

د – القطاع الفلاحي ضمن برنامج توطيد النمو 2015-2019: تم تخصيص مبلغ 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية المختلفة لبرنامج توطيد النمو، فيما اشترطت الحكومة ضرورة انعكاس ذلك على القدرة الشرائية للمواطن طالبت وزراء جميع القطاعات بتطهير برامجهم، كما ظهرت التنمية الفلاحية والريفية من جديد في برنامج الحكومة لسنة 2014 بجعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019، هذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي، وخصص لها ما يفوق 1000 مليار دج.

هـ – مخصصات القطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي: استفاد القطاع الفلاحي من مخصصات مالية هامة ضمن البرامج التنموية المتعددة المطبقة منذ سنة 2000 مع العلم أن حجم المبالغ المرصودة قد سجل ارتفاعا معتبرا مع توالي تنفيذ مختلف البرامج التنموية، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2019

الوحدة: مليار دج/%

البرامج	2004-2001		2009-2005		2014-2010		2019-2015		المجموع	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
القطاع الفلاحي	65.4	12.45	312	7.42	1000	4.71	1000	4,5	2400	4.95
باقي القطاعات	459.6	87.5	3890.7	92.57	21420	95.3	21100	95.5	45641.7	95
المجموع	**525**	**100**	**4202.7**	**100**	**21412**	**100**	**22100**	**100**	**48041.7**	**100**

المصدر: زكريا جرفي، **اثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 2000/2018-**

من الجدول يتضح لنا أن مخصصات القطاع الفلاحي قد تجاوزت سقف 2400 مليار دج حتى سنة 2018 ،وبنسبة لا تتجاوز 5 %من إجمالي الإنفاق على الاستثمار العمومي وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع القطاعات الأخرى، وسبب ذلك أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة تمويل قطاعات متعددة وميادين متنوعة مع التركيز على القطاعات والمشاريع التي تتجاوب بسرعة اكبر مع البرامج المنفذة على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بتحسين المستوى المعيشي للسكان، لكن اقتناع الحكومة بالدور الهام والإستراتيجي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالية وسيادة الجزائر على المستوى الخارجي في حالة تحقيق الأمن الغذائي، لأن حجم الإنفاق الفلاحي في البرنامج الأخير تجاوز 1000 مليار دج بعدما كان لا يتعدى 100 مليار في البرنامج الأول.

المبحث الثاني: تطور السياسات الفلاحية في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المنشئة للثروة والقيمة المضافة، والمشتغلة لمسبة كبيرة من اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة، ونظرا لأهميتهالإستراتيجية فقد أولت الدولة له اهتماما كبيرا من خلال مختلف البرامج التنموية خلال الفترة (1962-2024)، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الخام تبقي ضعيفة نسبيا نظرا لان اغلب أنشطته تتم عبر قنوات الاقتصاد غير الرسمية، وكذلك لارتباط الأنشطة الفلاحية بعدة اعتبارات من بينها الظروف المناخية والطابع الموسمي للمنتجات الفلاحية، هذا ما يضع الفلاح أمام عدة عراقيل وتحديات لحماية منتجاته من التعرض للعوامل الطبيعية كالأوبئة والحرائق والفيضانات والحشرات وغيرها.

المطلب الاول: أهداف السياسة الاقتصادية للقطاع الفلاحي

تعد السياسة الفلاحية خطة عمل على تحسين الأحوال المعيشية لمجموعة السكان الزراعيين ومن يشاركونهم في المعيشة الريفية، فالسياسة الفلاحية هي نوع من السيطرة الاجتماعية تستهدف تحقيق أغراض معينة، ولذلك يجري وضع مجموعة من البرامج يترتب على وضعها موضع التنفيذ لتحقيق تلك الغايات.

تعتبر السياسة الفلاحية أداة الدولة في القطاع الفلاحي، لكونها تهدف الى تحقيق هدفين أساسيين وهما:[1]

- زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي بصفة عامة، والموجه منه لانتاج الغذاء بصورة خاصة، وذلك من أجل الوصول الى أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي.
- العمل على زيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الفلاحية التي تضطر اليها كافة الدول، وبخاصة النامية منها لسد فجوة الاكتفاء الذاتي.

[1] فريد عبة، مرجع سابق، ص121.

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من التنظيمات الاجتماعية التي تنظم علاقة أفراد المجتمع بعضهم ببعض، منها على سبيل المثال العرف، العادات والتقاليد وتتلخص الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في المجتمعات الديمقراطية في اتاحة مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع، وفي الحد من تراكم الثروات وتركيزها في أيدي ضئيلة من الأفراد، وما يترتب على ذلك من الحد من تركز القوى الاقتصادية في مجموعة محدودة من أفراد المجتمع، ومن ناحية أخرى فان الحد من الفقر الجماعي لمختلف فئات وطوائف المجتمع يعد من الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في المجتمعات الديمقراطية وبعبارة أخرى فان أفراد المجتمع يشعرون بان تحقيق قدر معقول من التكافؤ في الفرص لا يستلزم بالضرورة الحد من اللامساواة في حيازة الثروات حتى يتسنى للقدرات وبغض النظر عن ائتيانها الى طائفة معينة من طوائف المجتمع.

المطلب الثاني: السياسة الفلاحية في الجزائر قبل التحول الى اقتصاد السوق

عرف القطاع الفلاحي في ظل هذا النظام عدة تحولات بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الإنتاج الزراعي ونصيب الفرد من هذا الناتج، ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام، والوصول إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان أهمها:[1]

1. التسيير الذاتي:

جاء بعد الاستقلال مباشرة نتيجة لمغادرة المعمرين لأراضيهم ومزارعهم، ولتفادي الفوضى التي قد تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي، وكذا الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية، مما استوجب إصدار مرسوم رقم 62-2 المؤرخ في 1962/01/22، القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة مع إلغاء

[1] غردي محمد،بن نير نصر الدين، **تطور السياسة الفلاحية في الجزائر و أهم النتائج المحققة منها**، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، جامعة البليدة 2،ص ص 195-197.

العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعض الأوربيين والجزائريين التي تم بموجبها بيع ممتلكات عقارية.

من خلال هذا المرسوم حاولت الدولة الجزائرية فرض سيطرتها على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرين والتي بلغت مساحتها 250.000 هكتار.

ثم جاء بعده مرسوم 22 مارس 1963 الذي أرسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم 63-90، الذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل هذا المرسوم 127 مزرعة معظمها مختصة في إنتاج المحاصيل التصديرية (الخمور، الحمضيات، وبدرجة أقل الحبوب.) ليأتي بعده مرسوم أكتوبر 1963 الذي يقضي بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين، وإلحاقها بالأملاك الوطنية، وبذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية التابعة للدولة تقدر بحوالي 2.632.000 هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22.000 معمر. ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة، منها 66% تفوق مساحتها 500 هكتار، و 37% تفوق مساحتها عن 1000 هكتار، مما نجم عن هذا التوزيع عدم القدرة في التحكم في تسييرها وذلك لقلة الكفاءة لدى العاملين فيها ونقص الإطارات من المهندسين و التقنيين والمحاسبين اللازمين لتأطيرها، كما كان خلال هذه الفترة التمويل الفلاحي تتكفل به الدولة عن طريق الخزينة العمومية مما لا يسمح للفلاحين بالاستقلالية في تسيير مزارعهم وتمويلها ذاتيا، وهو ما جعلهم لا يهتمون بتطوير القطاع وزيادة الإنتاج، هذا ما جعل الدولة الجزائرية تعيد النظر في تنظيم هذا القطاع خاصة بانتهاج النظام الاشتراكي.

2. مرحلة الثورة الزراعية:

يعتبر نظام الثورة الزراعية ثاني إصلاح زراعي قامت به الجزائر نتيجة التوجيه السياسي المطبق(النظام الاشتراكي)، والفشل والتراجع الكبير في الإنتاج التي عرفتها المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية والظروف غير المستقرة لاستغلال هذه الأراضي، فكان صدور قانون الثورة الزراعية في 1971/07/14 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، يهدف إلى تغيير البنية العقارية للمتلاكات الزراعية وطرق استغلالها مع إقامة

علاقات إنتاج جديدة والقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتطبيق الإجراءات التالية:[1]

1.2 ضم أراضي العروش والبلديات والأوقاف إلى الأملاك الوطنية:

تعتبر معظم أراضي العروش والبلديات و الحبوس باستثناء أراضي الأوقاف من أراضي الدرجة الثانية من حيث الخصوبة، وتقع أغلبها في الجبال والمنحدرات بمناطق الهضاب العليا، وبصدور الأمر رقم 71-73 المؤرخ في1971/11/08 تم تأميمها ودمجها في صندوق الثورة الزراعية الذي أنشأ لهذا الغرض ووضع تحت وصاية وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، فأصبحت هذه الأراضي تابعة مباشرة للدولة والتي قامت بتوزيعها في شكل تعاونيات الثورة الزراعية الإنتاجية.

2.2 تحديد الملكية الزراعية الخاصة:

بعد الدراسة والتحقيقات التي قامت بها وزارة الفلاحة حول نظام حيازة واستغلال الأراضي الفلاحية لدى القطاع الخاص في نهاية الستينات وبداية السبعينات، أظهرت وجود تناقص كبير في النظام الإنتاجي يعيق نمو وتطور هذا القطاع باعتبار أن القطاع الخاص يستحوذ على 3/2 من الأراضي الصالحة للزراعة ومن أهم هذه النقائص ما يلي:

- وجود قسم هام من هذه الأراضي الزراعية يملكها حضريون أو أشخاص لا يمارسون مهنة الفلاحة، ويكتفون باقتطاع الريع العقاري من صغار الفلاحين القائمين على استغلالها، وأن هؤلاء الملاك لا يهتمون بالاستثمار وتحسين ظروف الإنتاج.
- وجود عدد كبير من الفلاحين لا يملكون أرضا على الاطلاق ويعيشون على العمل الزراعي المؤقت أثناء حملات الحرث والحصاد، وجني المحاصيل.
- تفشي ظاهرة التغيب عن الأراضي بمختلف أشكاله، أدى إلى إهمال استغلالها إما كليا أو جزئيا.

وأمام هذه النقائص والتراجع في الإنتاج والتحول السياسي قررت الدولة القيام بإصلاح البنية العقارية للممتلكات الزراعية في إطار عملية شاملة ضمن قانون الثورة الزراعية في

[1] المرجع السابق نفسه، ص ص 197-199.

مرحلتها الثانية ابتداء من جوان 1973 إلى جوان 1975 بتحديد الملكيات الكبيرة وتأميم ملكيات المتغيبين وضمها إلى صندوق الثورة الزراعية.

3.2 تحديد الملكيات الكبيرة:

جاء هذا القانون لإنهاء الملكيات الواسعة ونظام الإنتاج الواسع الذي لا يستخدم فيه قوة العمل والأرض والمياه بطاقة كبيرة، مما أدى إلى تبدد الأرض، وغياب الاستغلال الأمثل لها وعدم القدرة على تسييرها، وضعف الإنتاج والإنتاجية، وقد حددت الملكيات في هذا الإطار على أساس ثلاثة معايير هي:

- معيار القدرة على العمل :حيث نص قانون الثورة الزراعية على أن تحدد مساحة الملكية الزراعية الخاصة على أساس طاقة عمل المالك وعائلته، وهو معيار يصعب فيه تحديد بدقة قدرة العمل التي تختلف من شخص إلى أخر أو نوعية العمل يدويا أو آليا.
- معيار الدخل: حددت على أساسه الملكية الزراعية التي تتيح دخلا يكفي لإعالة المالك وعائلته، واتخذ هذا القانون مرجعا له دخل العامل في القطاع المسير ذاتيا، وهو معيار يصعب تحديده نظرا لخضوع الدخل إلى عدة تغيرات اقتصادية (الأسعار، الأجور، الضرائب).
- معيار نوعية الأراضي: يعتبر هذا المعيار أكثر موضوعية لأنه يمكن على أساسه تحديد نوعية الأرض بعدة عوامل(مكوناتها الفيزيائية أو الكيميائية، الموقع، المغياثية).

4.2 تأميم ممتلكات المتغيبين:

إن انتشار ظاهرة تغيب الملاك الزراعيين عن أراضيهم لأسباب مختلفة أدى إلى بقاء مساحات شاسعة غير مستغلة تماما وأخرى مستغلة جزئيا، مما أدى بالدولة في إطار المرحلة الثانية من الثورة الزراعية إلى تأميم كل الأراضي التي لا تستعمل من طرف الملاك أنفسهم باعتبارهم متغيبين عنها باستثناء ثلاث حالت هي:

– حالة الملكيات الصغيرة جدا التي لا تكفي لتأمين احتياجات أصحابها مما اضطرهم للبحث عن موارد أخرى.

- حالة بعض الملاك الذين اضطرتهم الحرب إلى ترك أراضيهم لأسباب المناطق الملغمة.
- حالة الملاك عديمي الأهلية المدنية أو القانونية المؤقتة (شيوخ، نساء، أيتام).

و أسفر تطبيق قانون الثورة الزراعية إلى تأميم حوالي 600 ألف هكتار من أراضي الملاك المتغيبين.

5.2 نتائج تطبيق قانون الثورة الزراعية:

من أهم نتائج تطبيق قانون الثورة الزراعية ما يلي:

- تأميم الأراضي وتشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في7000 تعاونية(CAPRA) موزعة على 1.100,000 هكتار.
- تكوين حوالي 700 تعاونية للخدمات على مستوى البلاد(CAPS) و 730 تعاونية زراعية لاستغلال الجماعي (CAEC) والمكلفة بالاستعمال المشترك لوسائل الإنتاج، وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على مساحة 600.000 هكتار.
- أما التمويل الفلاحي في هذه الفترة فاسند إلى البنك الوطني الجزائري وفق إطار عام تم الاتفاق عليه بين وزارة الفلاحة والمالية والبنك الوطني الجزائري يرتكز على ثلاثة محاور أساسية وهي وضع مخطط التمويل اعتمادا على المخططات التي تحددها وزارة الفلاحة، ضمان التدفق المالي للمزارع، التسديد التلقائي للقروض من إيرادات المزرعة الناتج من بيع منتجاتها مباشرة إلى البنك الذي يقوم بخصم مبالغ القرض والعمولات ويسجل الباقي في رصيد المزرعة، وهو ما نتج عنه ارتفاع ديون المزارع لدى البنك والذي كان يدفع من خزينة الدولة.

3 مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي:

نظرا للمشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في ظل نظام الثورة الزراعية خاصة في مجال (التمويل، التموين، التسويق...الخ)، وكذا تراجع أسعار البترول وضعف النمو الاقتصادي والإنتاج الفلاحي كان لابد من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومنها القطاع الفلاحي، وذلك بالقيام بإصلاحات على هذا القطاع قصد تطهيره من كل المشاكل التي

تسببت في فشله، واسترجاع مكانته ضمن السياسة التنموية .فكانت التعليمة رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981 والتي تنصت على إعادة هيكلة الوحدات الفلاحية المسيرة ذاتيا و تعاونيات قدماء المجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية إلى وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS)، بهدف تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة، إعادة تنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين، رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية، وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري، وتمت عملية إعادة الهيكلة في مرحلتين، المرحلة الأولى تمت فيها الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية للمزارع والتعاونيات الإنتاجية وتحديد إمكانياتها، ووضع الهياكل والكيفيات والقرارات التي يتم بها إعادة الهيكلة، المرحلة الثانية تم فيها التنفيذ الفعلي لعملية الهيكلة التي انتهت رسميا في النصف الثاني من سنة 1983 واصفرت عن تكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية (DAS) مزرعة على مساحة2.830.518 هكتار تعمل وفق قانون التسيير الذاتي.

لتتواصل الإصلاحات خلال هذه الفترة بصدور القانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية بتاريخ 13 أوت 1983تحت رقم(318)، الذي ينص على أن كل مواطن قام بإصلاح أرض تصبح ملكا له خاصة في المناطق الصحراوية، وهذا لتشجيع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي، وفي هذا الإطار تم توزيع 250 ألف هكتار على 57 ألف مستفيد، استصلح منها 95ألف هكتار ودخلت 71 ألف هكتار عملية الإنتاج.

هذه المزارع التي أعيد هيكلتها أخذت أحد الاتجاهين، منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية، كما تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ وهي: التخصص في- النشاط لامركزية التسيير- مشاركة المنتجين في التسيير، كما عرفت هذه الفترة إنشاء بنك متخصص في التمويل الفلاحي وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) سنة 1982

يتكفل بتمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، تمويل هياكل والنشاطات الزراعية الصناعية ذات الارتباط المباشر بقطاع الفلاحة، تمويل هياكل ونشاطات الصناعات التقليدية في الوسط الريفي، من خلال تقديمه للقروض القصيرة الأجل (قروض الاستغلال) والقروض المتوسطة والطويلة الأجل (قروض الاستثمار) لكل من القطاع العام والخاص، وكذا تمويله لبرامج استصلاح الأراضي في إطار القانون رقم 83-18 المتضمن اكتساب حق الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح بداية من سنة 1985.

4 مرحلة تنظيم المستثمرات الفلاحية:

بعد النتائج السلبية لإعادة هيكلة القطاع الزراعي من ضعف في الإنتاج والإنتاجية، وسوء التسيير، اللامبالة، تراكم حجم المديونية، وتحمل خزينة الدولة جميع أعباء القطاع خاصة الأعباء التمويلية، بالإضافة إلى الضائقة المالية التي أصبحت تعاني منها البلاد من جراء انخفاض أسعار البترول عام 1986 ، والنمو الديموغرافي المتزايد والتبعية الغذائية أضحى من الضروري القيام باصلاحات جديدة تتماشى والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، فتجسد ذلك من خلال القانون(87-19) الصادر في 1987/12/08، المتضمن تنازل الدولة عن جميع الحقوق العينية للمزرعة ونقل ملكيتها إلى المنتجين الفلاحين عن طريق توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية بهدف الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية، إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والمنتجين في العمل، وضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج ونتائج عمله.

وبتطبيق هذا القانون نتج عنه إعادة تجزئة 3159 مزرعة فلاحية اشتراكية تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 2469146 هكتار إلى حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، يستفيد منها 164.257 مستفيد، ثم وصلت سنة 1989 إلى نحو 29000 مستثمرة، لكن بسبب النزاعات التي حدثت بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات فأصبح بذلك عددها يقدر بحوالي 47506 مستثمرة سنة 1993، بمساحة تقدر بـ 2 مليون هكتار ومتوسط المستثمرة الجماعية هو 61,7هكتار، في حين تقدر مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية بـ 9,4 هكتار، وبهذا الإصلاح أصبح دور الدولة ينحصر في التوجيه العام للأنشطة الزراعية، تحديد المحاور

الكبيرة للخطة الزراعية، التحفيز على التنمية ولا مركزية هياكل الدعم والإسناد للانتاج الزراعي .وعرفت سياسة التمويل الفلاحي في هذه الفترة اختفاء التمييز بين القطاع العم والخاص وإخضاعها مباشرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي قام بتطبيق قواعد التسيير الاقتصادي والصرامة في منح القروض وتوقف الخزينة العامة للدولة عن تحمل خسائر القطاع الفلاحي.

المطلب الثالث: القطاع الفلاحي الجزائر في ظل اقتصاد السوق

عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول الى اقتصاد السوق، بالاضافة تطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي، وكذا المشاكل العقارية والتجاوزات والنزاعات التي بقيت تعيق بحث التنمية الفلاحية، كل هذه الاسباب دفعت الدولة الى القيام باصلاحات على القطاع الفلاحي نلخصها فيما يلي :

أولا: الاصلاحات الفلاحية خلال الفترة (1990_1999): عرفت هذه الفترة مجموعة من الاصلاحات محاولة من الدولة الى ايجاد مناخ ملائم للحد من الاثار السلبية التي جاء بها قانون 87_18 المتعلق باعادة تنظيم الاملاك العمومية والتوجه نحو اقتصاد السوق، فكان صدور القانون 90_25 المؤرخ في 18_11_ 1990 اول اصلاح في هذه الفترة يهدف الى ضمان استغلال جميع الاراضي الفلاحية من طرف مالكيها، حماية الاراضي الفلاحية من جميع اشكال التعدي (خاصة التوسع العمراني والصناعي)، مراجعة الاصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية من خلال الغاء الامر المتضمن الثورة الزراعية واعادة الاراضي المؤممة الى ملاكها الاصليين، كما عرفت هذه الفترة اصلاحات في القطاع المصرفي باصدار قانون النقد والقرض الذي حرر الاقتصاد من القيود ذات الطابع المركزي الذي عرفه النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي ووضع ميكانيزمات جديدة لعملية النقد والقرض وتحديد العلاقات بين المؤسسات النقدية والمالية القائمة بالاقراض، وهو ما عزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية وابعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل والقرض،

كما عرفت هذه المرحلة تحرير الاسعار الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي والغاء الدعم الكلي لاسعار مدخلات الانتاج عام 1991، وربط دخول المنتجين بالانتاج، والاعتماد على قواعد المنافسة التي تؤدي الى الزيادة في مرونة عرض الانتاج في الفترة الطويلة، وبالتالي تصحيح تشوهات السياسات السعرية المقننة للمنتجات الزراعية عند مراحل الانتاج والتوزيع، بالاضافة الى تحرير اغلب الاسعار المحلية ورفع معظم ضوابط الاسعار والغاء معظم بنود الدعم، والضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع بداية من 1994، مع العلم ان المستهلكين كانوا يستفيدون من دعم عام يشمل اسعار الطاقة إلى جانب 15 سلعة غذائية، في حين بقيت الضوابط قائمة فقط بالنسة لثلاث مواد غذائية اساسية وهي الدقيق والحليب ومنتجات الطاقة، وهو ما جعل اسعار مدخلات الإنتاج ترتفع بسرعة اكبر من اسعار المنتجات النهائية الزراعية، مما اثر سلبا على الانتاج النباتي والحيواني ، وهو ما يعني ان آلية السوق التي اتبعتها الدولة لم يتبعها تغيير في المحيط لتنفيذ الاصلاحات الهيكلية، مما سبب نقص في شراء وسائل الانتاج، وكذا نقص او عدم استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية وغيرها من المواد من قبل المنتجين، مما ادى بالدولة الى القيام بتغيير الهياكل الاساسية لدعم وتمويل القطاع الزراعي، بانشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية ونمو القطاع الزراعي، منها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FANDA) الذي يعمل على تنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة وتنميتها، لاسيما اعانات دعم الاستثمارات المنتجة التي يبادر بها المنتجون والمربون والحرفيون في اطار برامج استصلاح الاراضي وتوسيع المساحات المسقية وتعبئة الموارد المائية وتحسين المنتوجات الاستراتيجية، صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية (FGCA) يعمل على تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الزراعية غير المؤمنة، صندوق الضمان الفلاحي (FGA) على ضمان وكفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه (قروض الاستثمار

وقروض الاستغلال) التي يمنحها البنك، صندوق ضمان اسعار الانتاج الفلاحي (FGPPA) يعمل على دعم اسعار بعض المنتجات الزراعية (الحبوب والحليب)، صندوق حماية الصحة الحيوانية (FPZS) يعمل على تدعيم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات، مع العلم ان اهم مصدر لتمويل هذه الصناديق كان من خزينة الدولة، كما صادقت الحكومة على البرامج الاستعجالي بتاريخ 1998/01/23 المتعلق باصلاح الاراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى لهذه المشاريع من جلب المياه، وتوصيل الكهرباء، وشق الطرق، وانجاز الاعمال الضرورية لاستعمال الاملاك العقارية المعنية بالاستصلاح، مما جعل هذه البرامج تعمل على زيادة التوسع الافقي للاراضي الزراعية، وتوفير مناصب شغل لخريجي المعاهد الفلاحية والقوى العاملة الشابة في الارياف، وتشجيع برامج الاستثمار في المجال الفلاحي، وتوسيع الهجرة العكسية من المدن الى استصلاح الاراضي في المناطق الريفية، وبالتالي استغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية والتجهيزات المتوفرة، وهو ما سمح باصلاح 255000 هكتار وانشاء 179000 منصب شغل دائم حتى نهاية سنة 2003.[1]

ثانيا: الاصلاحات الفلاحية بداية من سنة 2000

أ- المخطط الوطني للتنمية الزراعية (2000-2008):

بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة التي عاشتها ولو جزئيا في ظل التحولات العميقة التي عرفتها بدخولها الاقتصاد الحر والرأسمالية وتأثيرات العولمة وأمام التدهور الذي عرفته الزراعة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة والذي نتج عنه تبعية متزايدة للواردات خاصة القمح الصلب واللين وبودرة الحليب...، وقصد النهوض بالقطاع الزراعي وجهت الدولة

[1] رابح زبيري، **الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و اثرها على تطوره**، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 106.

سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الزراعة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني، فبادرت الدولة في سبتمبر 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية (PNDA)، الذي اعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي وديناميكية العالم الريفي، مرورا بتحقيق تنمية موازنة ومستديمة تأخذ بعين الاعتبار ثلاث معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية، الاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي.[1]

و يترجم هذا المخطط نهاية مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية وبداية سياسة جديدة تعتمد على الخواص، والدعم بالأموال فقط مع ترك حرية النشاط الزراعي والتسيير وبذلك فهي أول خطوة موجهة للقطاع الزراعي في ظل سياسة ليبرالية تشمل مستثمرات خاصة ووحدات إنتاجية.

ويهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحقيق العناصر الاستراتيجية التالية: [2]

- ❖ استغلال أحسن للموارد الطبيعية وتثمينها التربة المياه إضافة إلى الوسائل الأخرى (المالية والبشرية).
- ❖ تكثيف الإنتاج الفلاحي في لمناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا لتحقيق الأمن الغذائي.
- ❖ المحافظة على الموارد الطبيعية لأجل تنمية مستدامة.
- ❖ توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية وكذا ترقية التشغيل ورفع مداخيل المزارعين.
- ❖ تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والمهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة.
- ❖ ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنويع المناخي.

---

[1] عبة فريد،مرجع سابق، ص 134.

[2] يمينة حناش، **التمويل الفلاحي واثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي، جوان 2019، ص 176.

- ❖ العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية ورفع صادرات المواد الزراعية.
- ❖ توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الزراعية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء ومؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.
- ❖ مكافحة الفقر والتهميش عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.
- ❖ تحسين أوضاع الفلاحين وتطوير مستويات دخولهم، ودعم استقرار السكان المحليين بتوفير مناصب عمل دائمة وإعادة الاعتبار للريف وحماية النظام البيئي الرعوي.
- ❖ رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية للمزارعين من خلال تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية والعمل على تحسين السلالات الحيوانية والنباتية مع تطوير أساليب الإنتاج.

وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا، ويصبح المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية (PNDAR) هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، حيث تضم ما يقارب نصف (2/1) فقراء الجزائر، وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الزراعي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الزراعية بعد خوصصة الدولة للقطاع الزراعي. ويهدف المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية إلى:[1]

- ❖ تحسين مستوى الأمن الغذائي، الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا.
- ❖ تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج.
- ❖ الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تحقيق تنمية مستديمة؛ ترقية المنتوجات ذات المزايا النسبية المؤكدة من أجل تصديرها إلى الخارج).

[1] صالح مفتاح، فاطمة رحال، **دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2001-2014 في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمرات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، مارس 2013، ص 08.

- ترقية القدرة التنافسية للزراعة الجزائرية وإدماج هذا في الاقتصاد العالمي.
- إعادة تشكيل الفضاءات الفلاحية ومراعاة الخصوصية الطبيعية لمختلف مناطق البلاد.
- تطوير فرص العمل بالنظر إلى القدرات الموجودة.
- توسيع المساحات الصالحة للزراعة وذلك عن طريق الاستصلاح.

ب- قانون التوجيه الفلاحي منذ: 2008

صدر القانون رقم 08-16- المتضمن التوجيه الفلاحي في 03 أوت 2008 تحت ظرف مهم بالنسبة للتحولات التي مست القطاع الفلاحي في الجزائر سواء من جهة التجارب والمخططات الفلاحية الداخلية، أو من جهة المتغيرات الاقتصادية الدولية وأزمة الغذاء سنتي 2008-2009، وحسب المادة 02 من القانون فإنه يرمي إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:[1]

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الامن الغذائي.
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

[1] زكريا جرفي، **اثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019-2020، ص ص 78-79.

ج- سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014:

التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009 ، تؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المعاقبة منذ سنة 1962، أي التدعيم الدائم للأمن الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة الى محرك حقيق للنمو الاقتصادي الشامل، وتسعى هذه السياسة الى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- ❖ مساهمة الانتاج الزراعي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ❖ ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الانتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الاراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الزراعي.
- ❖ وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحية مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداماً بيئياً، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.
- ❖ مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

وتقوم هذه السياسة في مجملها على ثلاثة ركائز أساسية وهي:[2]

- ➢ **التجديد الفلاحي:**

يهتم التجديد الفلاحي بالبعد الاقتصادي والإنتاجية لضمان الأمن الغذائي المستدام، كما يشجع التكثيف والتحديث الفلاحي في المستثمرات بإدماجهم في نهج "نظام الشعبة وذلك بترتيب نشاطات الدعم الموجه للاستثمار ومن أجل تحقيق قيمة مضافة على كل مستويات الشعبة انطلاقا من الإنتاج إلى الاستهلاك.

- ➢ **التجديد الريفي:** تقوم هذه السياسة على أربعة محاور أساسية، وهي:

[1] عبة فريد، مرجع سابق، ص 140.

[2] زكري جرفي، **اثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 79-80.

- **تحديث القرى والمداشر:** من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى البلديات والمدن (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي ومياه الشرب، وبناء المدارس، الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والهاتف...الخ) .
- **تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي:** وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية والحرف وتثمين المنتجات المحلية، تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، تهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.
- **حماية وتثمين الموارد الطبيعية:** المتمثلة في الغابات، السهوب والجبال، والخط الساحلي، الواحات والأراضي الفلاحية.
- **حماية و تثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية:** والتي تتمثل في المنتجات الفلاحية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، والتشجيع على التظاهرات الثقافية في الريف.

➢ **برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية:** ويهدف برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية الى:

- عصرنة مناهج الإدارة الزراعية.
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الزراعي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

د- سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية (2015-2019)

يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثالث ركائز أساسية، تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019، على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، وزيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى: متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 5%، قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري، بيئة التشجير بـ 13%، تخفيض قيمة الواردات ب 2 مليار دولار، وزيادة الصادرات بـ 1.1 مليار دولار، ومحاولة الوصول إلى 1500000 منصب شغل.[1]

و يمكن توضيح هذه السياسة في الشكل التالي :

الشكل رقم(01): ركائز سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية (2015-2019)

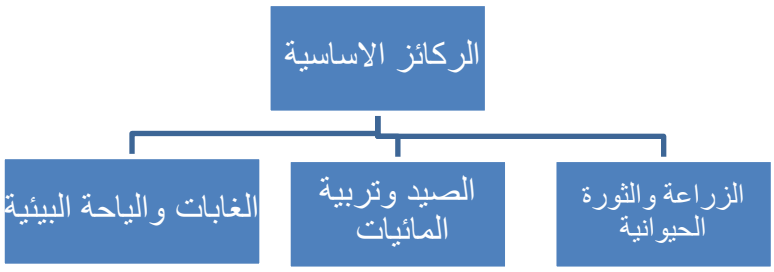

المصدر: من إعداد الطلبة

[1] عميروش بوشلاغم، كريمة بوقرة، **أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج اشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة (2000-2020)**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد9، العدد 1، جامعة قسنطينة2-عبد الحميد مهري، جوان 2022، ص 33.

و- مخطط عمل للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2020-2024 بعد أزمة جائحة(كوفيد-19):

أصبح قطاع الفلاحة الذي يعد قطاعا اقتصاديا واجتماعيا بامتياز، يساهم بأكثر من 12% في الناتج الداخلي الوطني الخام، كما يمثل ربع السكان العاملين والمقدر عددهم بأكثر من مليونين منصب دائم، الى جانب هذا العدد، يشغل القطاع حسبه، عدد كبير من الشباب البطال خريجي معاهد التكوين المهني، هذا بالإضافة الى انشاء المؤسسات المصغرة في إطار دعم المؤسسات الفلاحية.

يصبو مشروع قانون المالية لـ 2020 الى تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار خاصة في المناطق الجنوبية. كما يركز على تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، مؤكدا في هذا الصدد بان الإنتاج الفلاحي أصبح يغطي " بشكل شبه كامل" الاحتياجات الغذائية للسكان، كما خصص للقطاع الفلاحي 259.6 مليار دج. يتركز هذا المخطط الذي تم مناقشته في العام 2020 من طرف الدولة في ظل أزمة كورونا (كوفيد -19) على عدة أهداف منها: [1]

- تشجيع الإنتاج الوطني من خلال توفير وسائل الإنتاج وعصرنتها وحماية الإنتاج المحلي عبر تقليص استيراد بعض المنتجات.
- حل مشكل الري لاسيما في الهضاب والجنوب مع زيادة المساحات المسقية من خلال استخدام الوسائل العصرية.
- ادماج الابداع كمفتاح للعصرنة والتنمية الفلاحية، إقرار سياسة فلاحية، تعزيز وترقية الأعمال الموجهة لسكان الأرياف وكذا المحافظة على التراث الغابي وتثمينه.

[1] اسيا طويل، فاطمة الزهراء قندوزواخرون، **تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية استراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد19)**، - دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي- ،Les Cahiers du Cread – Vol.37-2021، ص ص 232-233.

- انشاء " معهد للفلاحة الصحراوية" يكون مقره في الجنوب الجزائري لضمان التكوين والتأطير لهذا النوع من الزراعة، كما شدد على ضرورة تخليص الفلاحة من القيوم البيروقراطية.
- الاهتمام بالفلاحة الصحراوية وتربية المواشي، والتنمية الفلاحية والريفية للمناطق الجبلية وتوسيع وتثمين الطاقة الغابية، أين حث على تشجيع بعض القطاعات المولدة للثروة مثل الأشجار المثمرة وإنتاج العسل.
- التشديد على ضرورة تخفيض الأسعار حتى تكون المنتجات في متناول المواطن والإسراع في تسوية الوضعية القانونية للأراضي، من خلال حماية وتطهير وضمان التحسين الأمثل للعقار الفلاحي.
- تعزيز نظام تمويل النشاطات الاشتراتيجية وتشجيع الاستثمار وتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية ورقمنة النظام المعلوماتي.

من المقرر أن يفضي هذا البرنامج في افاق 2024 الى رفع الإنتاج وتثمينه الشامل والى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف في البيئات الهشة الجبلية وكذا السهوب والصحراء والى ادماج الصناعات الزراعية واستحداث مناصب الشغل.

تصبو مساعي هذا المخطط الى احداث تنمية فلاحية وريفية ناجعة ومستدامة وجعلها أداة فعالة لتنويع الاقتصاد وتقليص عجز الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية الأساسية، حيث يرتكز على 3 محاور، هي عصرنة الفلاحة وتطوير نشاطاتها في المناطق الصحراوية والجبلية.

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الوطني

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الجزائر لذلك تحاول السلطات الجزائرية جاهدة للنهوض بهذا القطاع باعتباره بديلا استراتيجيا للمحروقات في ظل تذبذب الأسعار الذي تعرفه المنتجات البترولية في سنوات الأخيرة و تظهر أهميته من خلال:

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الخام

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي من دولة إلى أخرى وهذا حسب الأهمية التي يوليها هذا القطاع ومدى السعي في تطويره، حيث هذا الأخير يعتبر من أهم المؤشرات التي تبين حقيقة النمو الاقتصادي لأي بلد، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر:

الجدول رقم (03): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة 2016-2021

(مليار دج)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي الناتج الداخلي الخام	17514.6	18876,2	20452,3	20501,1	18383.8	22021.5
قطاع الفلاحة	2140.3	2219.1	2421.6	2529.1	2598.5	2869.6
النسبة	12.2	11,8	11.8	12.3	14.1	13.0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي 2021 لبنك الجزائر

من خلال الجدول الموضح اعلاه نلاحظ ان القطاع الفلاحي يشهد تطورا ملحوظا حيث انتقل من 2140.3 مليار دج سنة 2016 و بنسة 12,2 من اجمالي الناتج الداخلي لجميع القطاعات و بما فيها قطاع المحروقات ليصل إلى ما يقارب 2598.5 مليار دج في عز الازمة الصحية سنة 2020 بنسبة 14.1% من اجمالي الناتج الداخلي الخام الذي انحفض نتيجة جائحة كورونا حيث فرضت الزراعة نفسها كقطاع استراتيجي قادر على ضمان الأمن الغذائي للبلاد حتى في اصعب الضروف، ثم ليرتفع هذا الاخير إلى 2869.6 مليار دج و بنسة 13% سنة 2021 ، و يرجع ذلك نتيجة جهود الحكومة في ترقية القطاع الفلاحي من خلال تطبيق سياسة التجديد الزراعي والريفي 2009-2014 و سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية (2015-2019) وتشجيع الاستثمار خاصة في المناطق الجنوبية.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل

تعتبر اليد العاملة من المؤشرات التي تساعد في فهم الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يلعبه قطاع الفلاحة، فبالإضافة إلى دوره التنموي، فهو يعمل على مكافحة البطالة والفقر والحد من الجوع، ويساعد في الحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن وتحول اليد العاملة البسيطة من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى، ويمثل الجدول الموالي تطورات عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي بالنسبة إلى مجموع القوى العاملة الكلية:

الجدول رقم (04): مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل للفترة 2016-2021

(ألف نسمة)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
القوى العاملة الكلية	10845.00	10858.00	12400.00	12700.00	12102.76
القوى العاملة الفلاحية	2545.19	2608.77	2648.98	2693.55	2650.00
النسبة المئوية	23.46	24,02	21.36	21.20	21,89

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المنظمة العربية للزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية العدد 39-40-41.

يتضح من بيانات الجدول أن نسبة عمال القطاع الفلاحي من العمالة الاجمالية قد رافقت على العموم تطور عدد العمال الاجمالي حيث ان هذه النسبة تنخفض كلما زاد عدد القوى العاملة الكلية والعكس.

تبين هذه الملاحظات ان القطاع الفلاحي ما زال رهينة الظروف المناخية وتساقط الامطار، و يعود هذا التراجع نتيجة هجرة القوى العاملة من هذا القطاع الى قطاعات اقتصادية أخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل، و كذلك عدم توفر الامكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية و زيادة مداخيلهم.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات

تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا أخرا من المؤشرات المهمة الدالة على دور القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث تمثل الصادرات أحد المصادر الأساسية الجالبة للعملة الصعبة حتى يتم تغطية مبالغ الإستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعد التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية التي عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الإكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، و لمعالجة وضعية الصادرات للقطاع الفلاحي، حري بنا الوقوف على تطور الصادرات الزراعية و نسبتها إلى اجمالي الصادرات الكلية بالاعتماد على الجدول أدناه:

جدول رقم(05): تطور الصادرات الزراعية و نسبتها إلى اجمالي الصادرات الكلية للفترة 2016-2020

القيمة: بالمليون دولار أمريكي

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات الكلية	30027,6	35191,1	41797,3	35823,5	22483,1
الصادرات الزراعية	867,3	756,8	1239,4	1299,8	1404,6
النسبة	2.89	2.15	2.96	3.63	6.25

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المنظمة العربية للزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية العدد 39-40-41.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2016-2020 حيث انتقلت فيها من 867.3 مليون دولار إلى 1404.6 مليون دولار حيث يعود هذا التطور إلى السياسات الإصلاحية التي تبنتها الجزائر في مجال تحرير التجارة و البرامج التنموية لقطاع الفلاحة.

كما يتضح من خلال الجدول أن نسبة الصادرات الزراعية إلى اجمالي الصادرات الكلية تراوحت 2,89% إلى 6.25% خلال الفترة 2016-2020 و هي نسبة ضئيلة جدا مقابل ما تطمح إليه برامج التنمية الفلاحية المطبقة من تشجيع و ترقية الصادرات و تقليص حجم الواردات.

المبحث الرابع: مجالات الإصلاح الفلاحي معوقاته وسبل النهوض به

لكل اصلاح اقتصادي مبررات و معوقات تستدعي القيام به واللجوء اليه، من أجل تحقيق الاهداف المسطرة و المرجوة منه، كذلك نفس الشيء بالنسبة للإصلاح الفلاحي له مشاكل و معوقات تبرر قيام الدولة بهذا الاصلاح، وذلك من خلال معرفة وتحديد مختلف المجالات التي على اساسها يمكن ايجاد الحلول المناسبة.

المطلب الأول: مجالات الإصلاح الفلاحي وعوامل نجاحه

أولا: مجالات الإصلاح الفلاحي

إن نماذج التنمية الفلاحية المختلفة جعلت الدول تتخذ سياسات فلاحية متنوعة، بهدف تفعيل القطاع الفلاحي لديها وتحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، وقد أدركت أن ذلك لا يتم الا بمعرفة مجالات الإصلاح الفلاحي، والتي على أساسها يتم تحديد مكمن المشاكل وتقديم الحلول المناسبة، فالعوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والتوجهات السياسية في كل بلد كان لها أثر كبير في توجيه ورسم معالم سياسات الإصلاح الفلاحي بها، وكذا تحديد المجالات التي تمسها.[1]

وبهذا فالمجالات المختلفة للإصلاح تتجلى في مجال أنظمة الإنتاج الفلاحي والتسويق الخاص بالمنتجات الفلاحية، مجال أنظمة استغلال الأراضي (العقار الزراعي)، مجال التمويل الفلاحي وغيرها من المجالات وفي الوقت الراهن اتسعت هذه المجالات لتشمل أساسا مواجهة المشكلات الفلاحية الانية كمشكلة المياه، اذ أن هناك ارتباط وثيق بين الأمن المائي والامن الغذائي، وأن مضاعفة مستويات الإنتاج الغذائي مربوط بالتصدي لأزمة المياه

[1] مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ص120.

بواسطة سياسات وبرامج مائية ناجعة، تستهدف توفير ما يلزم منها ليساعد على زيادة الإنتاج الفلاحي كما ونوعا في المدى الطويل، وعلى صعيد اخر، شمل مجال الإصلاح أيضا مجالات أخرى، وتجلى ذلك في تحرير أسعار السلع الفلاحية، تحرير الاستيراد والتصدير، وكذا إعطاء أهمية كبرى لقوى السوق. كما تخلت فيها الدولة عن دورها المباشر في الإنتاج والتسويق، وتم تحرير معظم أسعار المنتجات ومستلزماتها، واقتصر دورها على وضع الخطط ورسم السياسات التشجيعية والتنظيمية، إضافة الى تنفيذ مشاريع البنى الأساسية اللازمة في المناطق الفلاحية.[1]

ثانيا: العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي

ان نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية:[2]

1. ان الإصلاحات الحالية وما ينجم عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الزراعي، ورغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية وأثرها إيجابية على القطاع الزراعي الا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي مرهون بـ:

– تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية الى القطاع الخاص.

– ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها.

[1] عبد الرزاق الهلالي، **المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص ص 60-68.

[2] مسعودي سارة، مصطفاوي محمد الأمين، مرجع سابق، ص78.

2. ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدولة النامية من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ " ان ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1.3 مليار دولار".

3. من خلال التجربة واستنادا الى المراحل التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر ومختلف الإجراءات التنظيمية، القانونية، والهيكلية يتضح أن التفسير عن طريق هذه الإجراءات وحدها لا يكفي إذا لم يكن العاملون في القطاع الزراعي طرفا مشاركا فيها وما الانتقال من التسيير الذاتي الى الثورة الزراعية الى المستثمرات الفلاحية.

4. العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شانها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بها يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية، هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة باتباع أساليب وتقنيات حديثة.

المطلب الثاني: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

رغم جميع الجهود المبذولة والسعي المتواصل إلى تحسين هذا القطاع إلا انه لا يزال إلى يومنا هذا يعاني من العديد من العراقيل والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:[1]

- إن معظم الأراضي القابلة للفلاحة ذات طابع صحراوي أو صخري، أو أنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك.

[1] ساعو باية، سيار زوبيدة، **رصد امكانيات الانتاج النباتي الفلاحي في الجزائر**، بحثية مقدمة **للملتقى العلمي الوطني حول "قطاع الفلاحة في الجزائر – الواقع والافاق"**،جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 11 مارس 2021، ص ص 27-28.

- إن الكثير من البلدان تعاني من قلة المياه ومشاريع الري، فهي تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكم في كمياتها او مواعيدها او توزيعها.
- إن الكثير من الأراضي الفلاحية قد تفقد خصوبتها نظرا إلى الإهمال وسوء الإدارة فتصبح أراضي غير صالحة للزراعة.
- تدني الإنتاجية الفلاحية نتيجة لجهل الفلاحين وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي مما يترتب عليه تدني خصوبة الأرض، وسوء فلاحتها وبدائية الأساليب والطرق الزراعية المتبعة.
- انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الفلاحة من أجل إنتاج فلاحي مربح، وعدم توفير نظام قادر على توفير المتطلبات والمدخلات الفلاحية الحديثة إلى الفلاحين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب.
- عدم توفر الإمكانيات أو الأموال الكافية لتعميم برنامج متكامل للإقراض الفلاحي يستفيد منه غالبية الفلاحين، بالحصول على القروض الفلاحية بشروط ميسرة.
- قلة أو عدم وجود الطرق والمسالك بين المزارع والأسواق مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة، وتسويق الإنتاج من جهة أخرى.
- الزيادة الكبيرة في عدد السكان مما يتطلب زيادة احتياجات السكان من الغذاء والخدمات الاجتماعية الأخرى.

المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي

ان تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية:[1]

[1] مسعودي سارة، مصطفاوي محمد الأمين، مرجع سابق، ص77.

1. يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية اذ يمكن له ان يصبح موردا لرؤوس الاموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية انتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والاطارات والاختصاصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي .هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لان هذه الاخيرة لها اثار كبيرة على الانتاجية الفلاحية ذلك ان الشخص الذي يملك قطعة ارض يعلم مسبقا ان ثمرة جهوده هي الانتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شانه ان يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواءا كان هذا الغير شخصا طبيعيا او معنويا.
2. ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شانها ان تحقق ميزتين:
   - الميزة الاولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وامكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض الى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.
   - الميزة الثانية: توفير القطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الاجراءات البيروقراطية والادارية.
3. ضرورة خلق وتوسيع الاسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض انتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين والغاء الاحتكار، وهذه العوامل جميعها من شانها ان ترفع الانتاجية الفلاحية.
4. العمل على تحرير اسعار المنتجات الفلاحية وذلك لان مرحلة التخطيط المركزي وماعرفته من تحديد دون المستوى لاسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الاخيرة باعتبار ان اسعار المنتجات الفلاحية لها تاثيرات من عدة نواحي.

- فالعلاقة ما بين اسعار المنتجات الفلاحية الاسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الانتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء انتاجه.
- اسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الانتاج الفلاحي.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم اعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي منذ الفترة الاستعمارية الى غاية فترة الالفينات، لكن كثرة المشاكل التي عانى منها القطاع في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل للتدهور الحاصل انذاك، ثم ظهرت اعادة الهيكلة كطموح الى تطوير القطاع الفلاحي، ثم تطرقنا الى واقع الفلاحة في ظل الاصلاحات.

ولتحقيق التطور في قطاع الفلاحة اتخذت الجزائر عدة خطط وبرامج تنموية لعل اهمها هو تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرامج اخرى كالانعاش الاقتصادي والتي تهدف جميعها الى تحسين السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات واعادة التوازن.

وتطرقنا الى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، التشغيل، وترقية الصادرات الفلاحية، كما تم التطرق الى بعض المشاكل و العراقيل التي تعيق حركة تطور القطاع الفلاحي. واستنتجنا ان مساهمة الفلاحة في كل من الناتج المحلي، والتشغيل وزيادة الصادرات عرف تحسنا ملحوظا في السنوات الاخيرة كما وضحت الدراسة اهمية القطاع الفلاحي في النشاط الاقتصادي و و التقليل من البطالة.

الخاتمـــــــة

خاتمـــة

يبقى قطاع الفلاحة أحد المحاور الرئيسية ضمن القضايا التنموية في العالم بالنظر إلى أهميته الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق الأمن الغذائي وخلف فرص عمل وتقليل معدلات الفقر، وهو قطاع مهم في بناء الاقتصاد الوطني حيث يدر دخلا لنسبة معتبرة من السكان ويساهم في تنويع الاقتصاد.

لقد عرف القطاع كثيرا من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عدة تجارب منذ الاستقلال وأول تجربة هي التسيير الذاتي التي جاءت تلقائيا بعد الاستقلال، ثم تلتها الثورة الزراعية وكانت بعدها مرحلة إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية في منتصف الثمانينات لكن ضرورة تحرير الاقتصاد الوطني والتخلي عن النهج الاشتراكي فرض اتجاه أخر تبناه إعادة تنظيم العقار وإعادة هيكلة القطاع الفلاحي إضافة إلى السعي لتنمية هياكل القطاع وتطويرها من خلال المشاريع الجديدة المطروحة.

- **اختبار الفرضيات:**

- **الفرضية الأولى:** تأكدت صحتها، حيث يعتبر قطاع الفلاحة من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تستخدم في تمويل الاقتصاد الجزائري، نظرا لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ووسيلة لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **الفرضية الثانية:** يعتبر قطاع الفلاحة أحد أهم المجالات التي تساعد على تنويع الاقتصاد نظرا لما تملكه الجزائر من ثروات هائلة، حيث من خلال الاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد يمكن بناء اقتصاد قوي يسمح لها من الخروج من وطأة الاقتصاد الريعي و التحول من برامج النمو القائم على المحروقات كمصدر رئيسي للصادرات و الدخل إلى برنامج نمو قائم على التنويع وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

- **الفرضية الثالثة:** لم تنجح الجزائر في تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة في القطاع الفلاحي، مما يحد من تحقيق التنويع الاقتصادي، " صحيحة"، حيث تبين أن الاقتصاد منذ الاستقلال ورغم تعدد وتنوع البرامج التنموية للخروج من التبعية البترولية، إلا أنها لم تنجح في تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة في مختلف القطاعات خارج المحروقات عامة، والقطاع الفلاحي خاصة رغم كل ما تتوفر عليه من مؤهلاته في هذا المجال.

➢ **نتائج الدراسة:** من خلال بحثنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- يختلف القطاع الفلاحة عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، من حيث التعقيد في الإنتاج والتوزيع ما يجعله يحضا بأهمية بالغة، وهذا لدى جميع دول العالم وخاصة وانه المصدر الرئيسي للغذاء.
- الجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم، وهي مصدر التمويل الريعي للخزينة والاقتصاد ككل مما سيضعها في وضع حرج جدا إذا لم يتم الإعداد الجيد لفترة ما بعد البترول رغم الجهود المبذولة في مجال تطوير واستغلال هذه الطاقات البديلة.
- يمثل القطاع الفلاحي أحد أقطاب التنمية الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي وذلك من خلال الاستخدام الأمثل و العقلاني للموارد المتاحة طبيعية وبشرية ومالية وتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الفلاحي، كما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.
- اهتمت الجزائر بالقطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم، تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من التسعينات من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على الدعم القطاع الفلاحي، وخاصة لإنتاج المواد الغذائية أساسية (الحبوب، الحليب)، واستصلاح

الأراضي عن طريق الامتياز، ثم تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى اهتمام لدعم جميع النشاطات والفروع الفلاحية دون استثناء، عن طريق تقديم العديد من أشكال الدعم التي اعتمدتها مجموعة صناديق التي أنشأت لهذا الغرض.

- **التوصيات:**

- محاولة استرجاع الثقة بين الفلاح والدولة الممثلة في أجهزتها الحكومية، من خلال توسيع قنوات الاتصال بين الطرفين، ووضع أهداف مشتركة تجتمع بين مجهدات الطرفين نحو تحقيق التنمية المنشودة.
- العامل البشري، وهو الذي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الزراعي، ولكن هذه الطاقة الشبابية العاملة تحتاج إلى تكوين وتأهيل، مثلما هو معمول به في الدول المتقدمة.
- الاهتمام بالدراسات المستقبلية الخاصة بالقطاع الفلاحي وهذا لتفادي الوقوع في أزمات مفاجئة.
- تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل المادية والبشرية وإعادة تشييد الإقليم الفلاحي والمحافظة على الموارد الطبيعية والتي من شانها الدفع بعجلة التنمية الزراعية المستدامة عن طريق استخدام المؤهلات العلمية الحديثة في مجال الزراعة والاستعمال الأمثل للتكنولوجيا الحديثة.

- **أفاق البحث:**

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- دور الاستثمارات الفلاحية في التنمية الاقتصادية.
- أثر مخططات التنمية على الإنتاج الفلاحي.

وفي الأخير فان بحثنا هذا ما هو إلا دراسة لموضوع هو واحد من أهم المواضيع ونتمنى أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه.

قائمة المراجع

الكتب:

- عبد الرزاق الهلالي، المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
- مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

المجلات والمقالات:

- اسماعيل بقنور، ريم غريب، استراتيجية ادارة الموارد المائية في الجزائر، نحو تحقيق التنمية المستدامة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني المجلد 06،العدد 01، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، جانفي 2021.
- اسيا طويل، فاطمة الزهراء قندوز واخرون، تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية استراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد19)، – دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي– ،Les Cahiers du Cread – Vol.37– 2021.
- آمنة محمد علي، مقومات النظام السياسي النرويجي، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 45، جامعة بغداد، 2010.
- توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط– حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، جوان 2017.
- خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد19 ، العدد1 ،جامعة القاهرة،2018.

- زكريا جرفي، أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر–دراسة قياسية2018/2000، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد05، العدد02، المركز الجامعي بتندوف، أفريل 2019.
- زهير عماري، إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013.
- ساعو باية، سيار زوبيدة، رصد امكانيات الانتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، بحثية مقدمة للملتقى العلمي الوطني حول "قطاع الفلاحة في الجزائر –الواقع والافاق"، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11 مارس 2021.
- سفيان الشارف بن عطية؛ عبد اللطيف عثمان، دور التنمية الزراعية في تحقيق تنوع الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية خلال الفترة 2000–2016، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018.
- صالح مفتاح، فاطمة رحال، دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2001–2014 في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمرات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف1، مارس 2013.
- ضيف احمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد14،عدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،2018.
- عبد الرحمان المنصوري، تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، – 24 جوان 2013.
- عمار لوصيف، لزهر العابد، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات – رؤية إستشرافية– ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، المجلد 30، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، ديسمبر2019.

- عمر حذيفة، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر، في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفبر 2011.
- عميروش بوشلاغم، كريمة بوقرة، أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج اشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة (2000-2020)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد9، العدد 1، جامعة قسنطينة2-عبد الحميد مهري، جوان 2022.
- غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، جامعة البليدة 2.
- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، جامعة غرداية، 2016. الهذبة مناجلية،الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر، مجلة دراسات و أبحاث، العدد 26 ، جامعة زيان عشور بالجلفة، 2017.
- مسعودي سارة، مصطفاوي محمد الامين، المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الوطني حول "قطاع الفلاحة في الجزائر –الواقع والافاق"،جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 11 مارس 2021.
- مغربي خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر – دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، سبتمبر 2016.

- منصوري حاج موسى، بشرى عبد الغني، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الشمالية نموذجا، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، مجلد 2، عدد 7، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018.
- موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد05، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ديسمبر 2016.
- وسيلة بوقنش، اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، العدد الخامس، جوان 2017.
- يمينة حناش، التمويل الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي، جوان 2019.

المذكرات والأطروحات:

- بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية- أدرار-، 2017-2018.
- جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3،الجزائر،2020-2021.
- رابح زبيري، الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و اثرها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

- زكريا جرفي، اثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019-2020.
- سعيد كامل فخري الدهشان، التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية، مذكرة ماجستير، التخصص: اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.
- صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية،دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014.
- الطيب قصاص، إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر الواقع والتصور المستقبلي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ، جامعة سطيف 1، 2015- 2016.
- فريد عبة، أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018.
- لخميسي لواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي ام البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018-2019.
- مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016 -2017.

- وسام بوسالم،إستراتيجية التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل، الجزائر،2020–2021.

مواقع من الانترنت:

- تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في آفاق 2030، موقع الاطلاع: WWW.asp.dz/ar/economie
- حامد عبد الحسن الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية،متوفر على الموقع http://burathanews.com/arabic/studies/303451

الملخص:

يتلخص موضوع الدراسة في تبيان مكانة القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي الجزائري، حيث يعتبر الاقتصاد الجزائري أحد الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكذا الاعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل الميزانية، و ارتباط هذا الأخير بقطاع المحروقات يبين هشاشته، لأن حدوث أي أزمة خارجية في القطاع أو في الاقتصاد العالمي عموما سيكون لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، وبهذا الصدد انتهجت الحكومة الجزائرية سياسات و برامج تنموية ووضعت استراتيجيات للتخلص من التبعية للمحروقات وتنويع الاقتصاد الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير ايجابي للقطاع الفلاحي من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام و ترقية الصادرات و التقليل من حجم البطالة، و هذا ما يؤكد أهمية القطاع في تحقيق التنويع الاقتصادي، و أن هذه المساهمة لا تزال معتبرة، ولا ترقى إلى المستوى المرغوب لو أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري.

The subject of the study is to show the position of the agricultural sector and its role in achieving Algerian economic diversification ،Where the Algerian economy is one of the rentier economies that depend heavily on one product in the export process, as well as relying on it as a basic resource in financing the budget, and the latter's association with the fuel sector shows its fragility ،Because the occurrence of any external crisis in the sector or in the global economy in general will have negative repercussions on the national economy ،In this regard, the Algerian government has adopted development policies and programs and developed strategies to eliminate the dependency on fuel and diversify the Algerian economy.

The study concluded that there is a positive impact for the agricultural sector through its contribution to the raw internal output, the promotion of exports and the reduction of the size of unemployment ،This confirms the importance of the sector in achieving economic diversification, and that this contribution is still considered, and does not rise to the desired level if we take into account the available capabilities that abound in the Algerian economy.